الجمهوريــة الجزائريــة الديمقراطيــة الشعبيــة

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعـــة عباس لغرور – خنشلة–

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم العلوم الاجتماعية

دروس في مـــــادة

التغيـــر الاجتمـــاعي 1-2

مطبوعـة بيداغوجيــة موجهــة لطلبــة السنــة الثانية علم اجتماع

إعداد الدكتــور بهتــون نصر الدين

السنة الجامعية: 2022 – 2023

مستخرج من مدونة السنة الثانية علم الاجتماع

وحدة التعليم الاساسية

المادة : التغير الاجتماعي 01

الرصيد: 05

المعامل: 02

الحجم الساعي خلال السداسي: 45 ساعة.

الحجم الساعي الأسبوعي: 1سا و30د (محاضرة)، 1سا و30د (أعمال موجهة)

طريقة التقييم: امتحان + متواصل

محتوى المادة:

أولا- مفهوم التغير الاجتماعي.

- مفاهيم مشابهة للتغير الاجتماعي: (التقدم، التطور، النمو، التنمية ...)

ثانيا- عوامل التغير الاجتماعي.

1. العوامل الفيزيقية.
2. العوامل الديمغرافية.
3. العوامل الاقتصادية.
4. العوامل التكنولوجية.
5. العوامل السياسية
6. العوامل الفكرية والإيديولوجية.

ثالثا- نظريات التغير الاجتماعي

1. النظريات الحتمية.
2. النظريات البنائية الوظيفية.
3. نظرية الصراع.
4. النظريات التطورية.
5. النظرية التفاعلية.

رابعا- معوقات التغير الاجتماعي.

خامسا- أنماط التغير الاجتماعي (التطور، الانتشار، التمثل الثقافي، التحديث، التحضر...)

سادسا- مجالات التغير الاجتماعى (الأسرة، الاقتصاد .....)

السداسي الرابع:

وحدة التعليم الاساسية

المادة : التغير الاجتماعي 02

الرصيد: 05

المعامل: 02

الحجم الساعي خلال السداسي: 45 ساعة.

الحجم الساعي الأسبوعي: 1سا و30د (محاضرة)، 1سا و30د (أعمال موجهة)

طريقة التقييم: امتحان + متواصل

أهداف التعليم :

- التعرف على الاطار المفاهيمي المتصل بالتغير الاجتماعي
- الاطلاع على الاطار التنظيري للتغير الاجتماعي
- اكتساب آليات للتحليل وفق عوامل التغير الاجتماعي

محتوى المادة:

أولا- الفاعلون الاجتماعيون في التغير الاجتماعي.

- النخب والفعل الاجتماعي.
- الحركات الاجتماعية والجماعات الضاغطة.

ثانيا- التغير الاجتماعي في الفكر الإسلامي المعاصر.

ثالثا- نظرة عن التغير الاجتماعي في الوطن العربي (نماذج لبعض الثورات).

رابعا- دور وسائل الإعلام وتأثيرها في التغير الاجتماعي.

خامسا- العولمة والتغير الاجتماعي.

سادسا- مقاومة التغير الاجتماعي

- الرغبة في المحافظة على الثقافة التقليدية.
- ركود حركة الابتكار والتجديد.
- عدم التجانس السكاني.

فهرس المحتويات

	المحتـــوى	الصفحة
	توطئة	
	مدخل عام	06
	التغير الاجتماعي 1	
1	مفهوم التغير الاجتماعي والمفاهيم المشابهة	12
1.1	مفهوم التغير الاجتماعي	12
2.1	مفهوم التطور	18
3.1	مفهوم التقدم	20
4.1	مفهوم النمو والتنمية	21
2	عوامل التغير الاجتماعي	26
1.2	العوامل الفيزيقية	29
2.2	العوامل الديمغرافية	31
3.2	العوامل الاقتصادية والتكنولوجية	32
4.2	العوامل السياسية ، الفكرية والايديولوجية	32
3	نظريات التغير الاجتماعي	33
1.3	النظرية الحتمية	33
2.3	نظرية الوظيفية	37
3.3	النظرية التطورية	40
4.3	نظرية الصراع	44
5.3	النظرية التفاعلية الرمزية	47
4	معوقات التغير الاجتماعي	50
5	أنماط التغير الاجتماعي	54
6	مجالات التغير الاجتماعي	57
	التغير الاجتماعي 2	
1	الفاعلون الاجتماعيون في التغير الاجتماعي.	64
2	التغير الاجتماعي في الفكر الإسلامي المعاصر	71
3	نظرة عن التغير الاجتماعي في الوطن العربي	75
4	دور وسائل الإعلام وتأثيرها في التغير الاجتماعي	79
5	العولمة والتغير الاجتماعي	84
6	مقاومة التغير الاجتماعي	89
	قائمة المصادر والمراجع	95

توطئـــــة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذين بنعمته تتم الصالحات

الحمد لله فاتح الأبواب ومنير الظلمات

والصلاة والسلام على خير الأنام محمد عليه وعلى آله وصحبه أزكى التسليم

سعيا منا على إثراء الجانب البيداغوجي في التكوين الجامعي وحرصا على توثيقه وجعله في متناول طلبتنا الاعزاء بالدرجة الأولى وغيرهم من الدارسين والمهتمين خاصة في الحقل السوسيولوجي ، تأتي هذه المطبوعة البيداغوجية تتويجا لسنوات في تدريس مادة التغير الاجتماعي لطلبة مسار ليسانس السنة الثانية علم الاجتماع على مدار السداسيين الأول و الثاني (التغير الاجتماعي 1 –التغير الاجتماعي 2) ما مكننا من جمع مادة نظرية متنوعة وتدعيمها بالشرح والتحليل بصفة متواصلة وحسب المقتضيات .

إن هذه المطبوعة شملت وتطابقت مع ما ورد في المدونة الرسمية المعتمدة كما هو موضح سابقا حيث اعتمدنا فيها على وضوح الأفكار وسوسيولوجية الطرح واللغة ،توخيا لبلوغ الأهداف البيداغوجية المرتبطة بهذا المادة الأساسية في التكوين الجامعي بعلم الاجتماع خاصة والعلوم الاجتماعية عامة.

جوان 2023

أستاذ المادة

الدكتور بهتون نصر الدين

مدخل عام

ترتبط مسألة التغير الاجتماعي بالأساس بما كان عليه المجتمع والحياة الاجتماعية وما أصبح فيه مع إمكانية التنبؤ في حدود معينة بما سيؤول إليه الوضع الاجتماعي وفق عمليات التغير ، إذ ان ادراك هذه الحركية التغيرية مرتبطة بمدلول **الديناميكا** والذي يقابله من الجهة الأخرى **مدلول الستاتيكا** وهما بلغة مباشرة الثبات والتغير ، إن هذه الفكرة ليست وليدة مرحلة بعينها أو مجتمع معين بل إنها تمثل انشغالا إشتركت فيه كل محطات المعرفة الانسانية ،إن ملاحظة ومتابعة مراحل تطور المجتمع هي خاصية ميزت إهتمام عديد المفكرين على مر المراحل التاريخية الى غاية هذه اللحظة .

وتبعا ذلك تنوعت الافكار ولأطروحات حسب الاتجاه والسياق والمذاهب والإيديولوجيات أيضا **لأن ادراك عملية التغير في حد ذاتها تمثل جزء منه** ،فحياة الإنسان تعرضت ومازالت لعديد العمليات كالتطور والتبدل واختلاف الحال والأحوال كنتيجة وسبب لما أحرزه من إدراك لجوهره وكنه وجوده في حد ذاته ويمكن أن نبين ذلك من خلال مايلي :

1- **الفكر اليوناني** من خلال مانشأ فيه من جدل بين تيارين الأول مثله (**هيراقليطس** 540-475 ق.م) والذي مثل فكره فلسفة الحركة والتغير والثاني (**بارمنديس** 540 - ؟ ق.م) بصفته مدافعا عنيدا على فلسفة السكون والثبات ...

إن هذا الجدل الفلسفي أوجد أفكارا غاية في الأهمية بالنظر الى حركة الفكر حيث نجد **هيرافليطس** يقول : " **أن الاشياء في تغير مستمر وأن الوجود عبارة عن موت يتلاشى وهو وجود يزول وبالتالي لا يمكن للمرء ان ينزل للنهر مرتين** " .أما المدافع عن الثبات والسكون فيقر بأن "

الوجود موجود ولا يمكن إلا أن يكون موجودا " ،وهو يؤكد أن هذا الوجود ليس له ماض ولا مستقبل وانماهو حاضر سرمدي لا يزول ولا يتغير [1]

فمن خلال هاتين الفكرتين يتضح لنا الاطار العام لمحاولة فهم عمق الوجود كأحد القضايا المهمة في نطاق الفلسفة التأملية والتي إلتفتت إلى فهم الوجود والتركيز فيه بإعتباره بنية وبيئة وأنساق وتفاعلات تنتهي إلى عمليات مختلفة إذ ان النظر في الوجود يعد بحد ذاته عملية فكرية تتحه بعمق الى فهم تقلبات الحياة ومحاولة التساؤل وفق منطق فلسفي يعطي أهمية لحقيقة الحياة الانسانية بكل أبعادها الوجودية من حرية وإرادة ومسؤولية في نطاق مجالي الحركة والسكون حيث ان التأمل الفلسفي في هذه القضايا وفق شروطا للتنوع الفكري وإحتضن الكثير من المسائل المحسومة من جهة وطرح عديد القضايا للنقاش والبحث وهذا دليل فكري على التغير الفكري .

2- **العصور الوسطى (ق 6 – ق 15)**: كانت السيطرة للفكر اللاهوتي المحافظ أين نجد السيادة لفلسفة الاستقرار والثبات والتوازن على نقيض فلسفة الحركة والتغير والتقدم وهذا ما كان متماشيا مع علاقات الانتاج الاقطاعية الستاتيكية والتي كانت تعمل على المحافظة على الوضع الراهن[2]،حيث أن هذا يخدم النظام الاقطاعي والذي كان سائدا بمنطق السيطرة ونفوذ ملاك الاراضي حيث كان ينظر للوضع الاجتماعي بنظرة ثبات لا يجب أن يعتريها أي تغير لان ذلك سيهدد مصالحهم الاقطاعية وهذا دليل على أن التغير الاجتماعي هو حركة تاريخية وحقبة مثلت مسار التاريخ الاسلامي المرتبط بحضارة حققت التقدم والتطور وحاربت ماهو مفروض على المستوى العقائدي ،ومن جهة أخرى نرى بأن الحقبة الاقطاعية إرتبطت بالأرض من منطلق الملكية المطلقة والتي لا تعترف بوجود طرف أخر أو أطراف اخرى يمكن أن تشارك الاقطاعي في

[1] محمد أحمد الزغبي : **التغير الاجتماعي** – منشورات جامعة دمشق --سوريا– ط 4 – 1999 ، 2000 - ص 35(بتصرف)

[2] محمد أحمد الزغبي - مرجع سبق ذكره - ص 36 (بتصرف)

تلك السلطة المبسوطة والاقطاعي مثل في حد ذاته فكرا ليس فقط ثابتا بل يفرض الثبات ويدعم كل أركانه وعوامله وأسبابه وهذا دون شك ما ولد نواة الرفض من رحم معاناة طويلة أثمرت إنقلابا معرفيا واجتماعيا على الاوضاع القائمة .

3. **عصر الاكتشافات في أوروبا (ق 15)** :الصراع بين الفكر اللاهوتي الكنيسي والفكر العلمي (ق17) ، عصر التنوير أو الانوار وبروز شمس النظام البرجوازي (ق 18)[1]، هذه المحطات جد مهمة بالنسبة للتاريخ الاجتماعي حيث تعد كمبدأ ومنطلق أساسي لكثير من الحركات الاجتماعية ، فنشاة الصراع بين الفكر الكنيسي والفكر العلمي كان بداية لمرحلة تاريخية إنتصر فيها العقل والعلم على الخرافة والميتافيزيقا المشوهة وهذا إنما هو **تغير إجتماعي** وذلك بظهور الموجات الاولى او الانطلاقة الحاسمة لمرحلة الثورة الصناعية ونشوء طبقة إجتماعية هي البرجوازية وهذا دليل أخر على حقيقة **التغير الاجتماعي**،ثم اكتمل المشهد التاريخي في القرن 18 كبداية لعصر جديد في أوروبا سمي بعصر الانوار أو التنوير (حيث إنتصرت أوروبا بخروجها من ظلام التخلف الفكري والاجتماعي والاقتصادي ...) ، وبتحرر الفكر والعمل ظهر فلاسفة وعلماء وثوريين إتجهوا بأفكارهم ومبادئهم وانجازاتهم إلى أن الانسان بإستطاعته أن يغير ظروفه وفق تطلعاته وأهدافه ،وهذا بواسطة العقل والارادة الواعية بعيدا عن الجبرية والمصير المحتوم وقد أعتبر ذلك ثورة عقلية إشتملت على مستويات فكرية ثلاثة هي : 1- علمية -2- عملية -3- فلسفية

"وقد تجسدت هذه الثورة العلمية بظهور أبرز ثلاث اكتشافات في القرن 19 وهي:

1- إكتشاف الخلية النباتية والحيوانية (ظهور علم دراسة الخلية والوراثة)

[1] محمد أحمد الزغبي - مرجع سبق ذكره - ص36

2- قانون حفظ الطاقة وتحولها (طاقة الحرارة – طاقة الحركة)

3- نظرية داروين تشالز (1809- 1882) في أصل الانواع سنة 1870"[1]

إن هذه المحطات التاريخية العلمية قد ثبت من خلالها أن الحركية العلمية تعد أيضا أحد أوجه عملية التغير الاجتماعي من جهة وأحد عوامله وأسبابه الرئيسية من جهة اخرى ، فحركية العلم تشير الى حركة إنسانية دؤوبة نحو إكتشاف عالمه و من ثمة تغيير ظروفه المادية والمعنوية

4 – ظهور الفكر الجدلي (الدياليكتيك) على يد الفيلسوف الألماني **هيجل** حيث يقول " **جميع الأشياء هي في حد ذاتها متناقضة...إن شيء ما يتحرك ليس لانه في لحظة ما هنا وفي لحظة ما هناك ولكن لانه في نفس اللحظة الواحدة هنا وهناك ،لانه في نفس الوقت موجود وغير موجود في ذات المكان.. فالشيئ لا يكون حيا إذن لإل انت حيث إشتماله على التناقض** " [2]

كما اننا نجد الفكر الجدلي قد تطور من **هيراقليطس** الذي زرع أول أسسه ثم تناوله **كارل ماركس** و**انجلز** ومنه نستنتج ان فلسفة التغير تفوقت على فلسفة الثبات ، حيث يقول إنجلز متابعا مسيرة هيجلل الجدلية " **إن الفكرة الكبرى الأساسية تقول بوجوب إعتبار العالم لا بمثابة مجموعة من الاشياء تامة الصنع ، بل بمثابة مجموعة معقدة من العمليات يطرأ فيها على الأشياء التي تبدو في الظاهر ثابتة وكذلك على انعكاساتها الذهنية في دماغنا – أي الافكار – تغير مستمر من الصيرورة والفناء** " [3]

[1]- محمد أحمد الزغبي - مرجع سبق ذكره -ص 36

[2]- -المرجع نفسه - ص 36

[3] المرجع نفسه – ص 37

إن هذه الفكرة تحدد حسب إنجلز تدفقات الفكر الجدلي الهيجلي ويمكننا أن نستنتج منها مستويين من التغير الاول يخص الظواهر والثاني يخص أفكارنا ،فكما يتغير الوجود والموجود من حولنا ونحن جزء منه كذلك تتغير أذهاننا وما يدور فيها من أفكار حول ذلك فالإنسان يعيش التغير ويدركه ويمكن ان نستدل على ذلك من خلال التغير العقيدي فعندما جاء الاسلام بتعاليمه تغيرت حياة الناس وتغير معها ادراكهم للكثير من الحقائق وتبدلت احوالهم وأبقوا على الصالح منها ودثروا الفاسد منها وسارت عجلة الحياة وفق هذا المنطق ، حتى أن الفرد المسلم صارت له صورتين عن نفسه كيف كان قبل الاسلام وما صار عليه بعد إسلامه لهذا نجد أن بداية التأريخ الاسلامي مع هجرة الرسول (ص) تعد محطة حاسمة في التغير الاجتماعي والإنساني والتاريخي والعقيدي وهي تحمل الكثير من المؤشرات الحقيقية .

4.كما أن إبن خلدون (1332–1406) مؤسس علم العمران البشري قد ربط التغير الاجتماعي وجعله شرطا للحداثة من خلال عمق فكره ونظره للمجتمع " فالمجتمع الراكد أو المكتفي بإستمرار تقاليده والمحافظة على انماط سلوكياته ليس مجتماع حداثيا ولكن التغير ليس شرطا كافيا لحصول الحداثة أو بالأحرى ليس أي تغير مهما كان منتجا ضروريا للحداثة ... إن احوال العالم والأمم وعوائدهم ونحلهم لا تدوم على وتيرة واحدة ومنهاج مستقر وإنما هو اختلاف على الايام والأزمنة وانتقال من حال الى حال "[1] ، اهم شيء في الفكر الخلدوني انه يوفر أدلة وركائز من واقع الحياة المجتمع وهذا ما نجده في الفكرة السابقة فربط الحداثة بالتاريخ له بعدين الأول ما ندركه عن التاريخ والثاني ما نفهمه عن الحداثة والرابط بينهما وهو التغير والتبدل فصيرورة التاريخ وما يحمله حقيقة بارزة والنظر من خلالها الى حداثة يحتاج الى عمق وتحقق لانه وحسب ابن خلدون ليس

[1] جمال شعبان وآخرون : فكر ابن خلدون - مركز دراسات الوحدة العربية -بيروت ، لبنان -ط 2 - 2010 -ص 15

كل جديد هو حداثي بالضرورة حيث انه يربط الحداثة بصورة أخرى لا تقل اهمية وهي الجديد المضاف في العمران البشري ، فقد يزداد عدد السكان عددا ولكن لن يصاحب ذلك اضافة نوعية في أي مجال أخر كالمعرفة والتقنية والتحكم الاجتماعي فيغلب الحجم عن النوع ، إن النظر الى الحداثة من هذه الزاوية المهمة يجعلنا اكثر فهما لها .

" إذا كان تبدل الاحوال في الأمم والأجيال حقيقة لا شك فيها ،فكيف يقع هذا التبدل وكيف يتجه؟.لقد فكر ابن خلدون في هذا الطرح بصورة جدية ففي رأيه هناك نوعان من التغير في التاريخ **واحد يقع على التدرج ويعرف أحيانا أشكالا عميقة** والآخر **يتخذ شكل الانقلابة الكاملة** وهو يشمل أحوال العمران جميعا "[1] ،من خلال هذه الفكرة لم يبتعد إبن خلدون عن محور نظرته للمجتمع فهناك تغيرات تحدث في حياتنا بتدرج وانسياب ومع إدراكنا لها إلا أننا نغفل عن رصدها وتتبع مراحلها إلا ما يحدث ظرفيا،فالعمر يمر بتدرج والكثير من الأحوال من حولنا تحدث كذلك حتى أن الأيام تمر– ونحن نعتقد انها متشابهة–وتحمل التغير والتبدل حت على مستوى العلاقات يحدث ذلك وبصفة متواصلة ونحن لا نترصدها إلا حين يستدعي موقفا ما ذلك فندرك ما حدث ونستجمع حوله أفكارنا وهذه الصورة يمكننا ان نفهمها من خلال ما يحدث بعد وقوع أي جريمة في المجتمع وبعد كشف تفاصيلها يرتسم لدينا شريط كامل عن جملة من الاحداث التي حدث ووقعت تدريجيا وأدت إلى الجريمة وهناك ما يتغير بصورة كاملة كما يحدث في الطبيعة قد يضرب زلزالا أو فيضانا كما قد يحدث انقلابا يمس جانبا أو جوانب من حياة الناس كظهور الاوبئة(كورونا 19 مثلا) فينتج عنها تغير في انماط الحياة والعلاقات أو أزمة اقتصادية تفرض تغيير المسار الاقتصادي أو إنقلاب سياسي يؤدي إلى تغيير نمط الحكم .

[1] جمال شعبان وآخرون – مرجع سبق ذكره - ص 16

التغير الاجتماعي 1

1 : مفهوم التغير الاجتماعي والمفاهيم المشابهة

هناك فرق شاسع بين الاستخدام والوصف فنحن عندما نقوم بوصف شيء ليس كاستخدامه أو ممارس نشاطا قريبا منه فمثلا :وصف قيادة السيارة ليس كقيادتها بالفعل ، فمن خلال هذه الفكرة البسيطة نريد أن نقرب لطلابنا الأعزاء طرحا قاعديا حول **التغير الاجتماعي** مفاده أن وصف التغير ليس كالبحث عنه أو فيه او محاولة الوقوف على حقائق من الواقع فإدراك الكثير من الحقائق حول الواقع الاجتماعي من خلال خبرات سابقة ولو بشكل نظري تتطلب أيضا البحث والاستدلال عنها في الواقع المعاش ، وهنا نجد انفسنا في مقابلة مع العديد من الآراء والمواقف والتحديدات المختلفة تارة والمتشابهة والمتقاربة تارة أخرى حول ما يدل عليه التغير الاجتماعي دون أن نغفل كمية الخلط التي قد نصادفها في مجالات الاستخدام وهذا ما قد يخلق لدى الطالب والدارس بشكل عام ارتباكات في تحديد واستعمال المدلول لأن المفاهيم تشكل بالأساس حركية متواصلة في السياق الاجتماعي ، وهناك حقيقة مشتركة وقفنا عندها وهي **أن التغير الاجتماعي هو ما أصبحت عليه الحياة الاجتماعية مختلفة عن الماضي تأكيدا وعن الحاضر إفتراضا ،ومن هنت يمكن أن نطرح السؤال التالي : ما هو التغير الاجتماعي ؟**

1.1 –مفهوم التغير الاجتماعي

لغة : " تغيَّر تغيرا فهة متغير ، أصبح على غير ما كان عليه ، تبدَل ، تحوَل"[1] .

[1] موقع المعاني - معجم المعاني الجامع (معجم عربي عربي)- www.almaany.com

و نجد في اللغة الغرنسية changement sociale :

« Changement : modification intervenant dans les structures d'un groupe qui se veut organi**sé à un certain niveau. Meme tres faiblement et qui se caractérise par un état constant de déséquilibre de croissance ou de transformation (A la sociologie du changement s'oppose l'analyse de la mobilité sociale »**[1]

بمعنى أن التغير هو : " تغيرات تطرأ أو تحدث في بناء جماعة معينة والتي تريد أن تنتظم في مستوى معين ولو ببطئ شديد والتي تتميز بحالة دائمة من عدم التوازن في النمو أو التحول " *

كما أن مصطلح " changement " في اللغة اللاتينية يعني أية إختلافات يمكن ان تلاحظ خلال فترة من الزمن ،أما مصطلح social فيشير للإنسان وعلاقته وتفاعله مع الآخرين "[2]

" وعليه فالتغير الاجتماعي حمل العديد المتعدد من التعريفات كما أستعمل اصطلاح التغير الاجتماعي من قبل علماء الاجتماع للتعبير عن ظاهرة التحول والنمو والتكامل والتكيف والملائمة "[3]، وعلى هذا الأساس سنورد مجموعة من التعاريف في هذا السياق.

–" كل تحول يحدث في النظم والأنساق والأجهزة الاجتماعية سواء كان ذلك في البناء أو الوظيفة خلال فترة زمنية محددة "[4]

هذا التعريف قد أبرز عاملي البناء والوظيفة كمتغيرين على علاقة بمفاهيم كالنظم والأنساق والأجهزة على اعتبار جوهرها المتناسق وأيضا كأحد المحددات التي نفهم من خلالها عملية الترابط والتحول التي تحدث في فترة زمنية محددة وهذه الأخيرة هي إطار ثابت نسبيا لفهم

---

[1] Dictionnaire de Sociologie – LAROUSSE JOSEPH SUMPF ET MICHEL HUGUES-Librairie L'arousse PARIS-Ed 1974- p 43)

* ترجمة شخصية

[2] شريفي الجابري :**التحولات الاجتماعية** ، الاقتصادية وتأثيراتها في بعض القيم الاجتماعية بالمجتمع السعودي -مكتبة فهد الوطنية-المملكة العربية السعودية -ط1 -2002 - ص 23

[3] المرجع السابق - ص 24

[4] دلال ستيتة :**التغير الاجتماعي والثقافي** -دار وائل للنشر والتوزيع -الأردن -ط1 - 2004 - ص 19

عملية التغير الاجتماعي وبشرح أدق اننا من خلال مكونات النظام الاجتماعي (النظم ، الانساق ، الاجهزة) يمكننا أن نترصد ونفهم ما يحدث في إطار التغير الاجتماعي مثلا : الأسرة هي نسق اجتماعي لها بناء يتمثل في مجموعة العلاقات التي تكونها وأيضا لها وظائف محددة وكلاهما البناء والوظيفة يتعرضان لتغيرات يمكن أن تحدد بفترات معينة كدورة حياة الأسرة وتغير أدوار أعضائها وكذا كل كل ما يحدث من تحولات في الكل الأسري من الأسرة الممتدة الى النووية أو العكس لأن الحياة الاجتماعية وقوانين التطور هي التي تفرض ميكانزماتها على البناء الاجتماعي فالتطور الحاصل في أي مجتمع يظهر من خلال الانتقال من نموذج الى آخر كالذي يحدث على مستوى البناء الاقصادي كالانتقال من الاقتصاد الموجه الى الحر ونجد أن داخل كل نظام هناك محددات وعوامل ومظاهر للتغير الحاصل فيه ، إننا اليوم نعيش في مجتمع يسمى الرقمي ،المعولم ،الافتراضي ...الخ وهذا تبعا لجملة من التحولات والتطورات في اطار عملية التغير الشاملة .

-كما أضاف **جنز برج** يقول : " إني لا أفهم تغيرا يتم إلا في بناء المجتمع ،أي في حجمه وتركيبة أجزائه وشكل تنظيمه الاجتماعي ،وحين يحدث هذا التغير في المجتمع يمارس أفراده مراكز وأدوار اجتماعية مغايرة لتلك التي كان يمارسونها خلال فترة زمنية سابقة "[1]

هذا التعريف قد أضاف تحديد آخر أكثر دقة حيث أنه حاول تصوير عملية التغير الاجتماعي وفصل في المكونات المجتمع التي يمسها و هي :

- حجم المجتمع ويخص عدد الافراد وزيادتهم وفق عوامل ومتغيرات أي الجانب الديمغرافي
- تركيبة اجزاء المجتمع ويخص النوع والجنس والطبقة ومحددات أخرى

[1] دلال ستيتة- مرجع سبق ذكره - ص 22

- شكل التنظيم الاجتماعي ويخص النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي وحتى الثقافي السائد

وهذا ما يؤدي الى تغير في المراكز الاجتماعية تبعا لمحددات الطبقة والنخبة واللتان يعاد رسكلتهما وفق متطلبات النسق والنظام الاجتماعي وأيضا تتغير أدوار الأفراد والتي هي عبارة عن منتظرات اجتماعية فمثلا دور الأم تغير وفق تغيرات أشمل فلم تعد تلك الماكثة بالبيت والتي تنجب وتقوم بعمليتي التنشئة الاجتماعية فقط بل أصبحت عاملة وموظفة وهذا ما حتم عليها أن توكل لغيرها بعض أدوارها سواءا في خدمة البيت أو تربية الاطفال ...الخ

إن هذا الجزء من التحليل هو جد ثري إذا ما أردنا أن نترصد مسار التغير الاجتماعي حيث يمكن من خلاله رسم مسار زمني محدد يتبين منه حدوث أحوال مغايرة لتلك التي كانت قائمة وهذا يتم بفعل التساند

وبنظرة نجد التعريف الذي صاغه **(جير وشي Guy Rocher 1968)** في كتابه " التغير الاجتماعي حيث يقول : " أن التغير الاجتماعي يعني كل تحول Transformation في البناء الاجتماعي يلاحظ في الزمن ولا يكون مؤقتا سريع الزوال لدى فئة واسعة من المجتمع وتغير مسار حياتها "[1]

وحسب جي روشي فالتغير الاجتماعي له صفات أهمها :[2]

1- أنه ظاهرة عامة تشمل عدد من الأفراد وتؤثر في آسلوب حياتهم

2- التغير الاجتماعي يصيب البناء الاجتماعي ويؤثر في هيكل النظام الاجتماعي الكل أو الجزء

[1] دلال ستيتة - مرجع سبق ذكره - ص 23

[2] المرجع نفسه - ص ص 23، 24 (بتصرف)

3- أنه محدد بزمن يبدأ في فترة زمنية وينتهي في فترة زمنية معينة وهذا بهدف المقارنة مع الراهن والماضي (مدى التغير)

4- يتصف بالديمومة والاستمرارية من خلال آثاره وأبعاده

كما أورد جير وشي بعض صور التغير الاجتماعي أهمها[1]

1- **تغير في القيم** : فإنتقال المجتمع من نمط الى نمط أخر(اقطاعي – صناعي / اشتراكي –رأسمالي) يصحبه تغير في القيم

2- **التغير في النظام الاجتماعي** : صور التنظيم ومضمون الأدوار (من الاسرة الممتدة الى النووية تتغير الأدوار ....)

3- **التغير في مراكز الأشخاص** : بحكم التقدم في السن أو الموت ومنه ندرك أهمية الأشخاص الذين يشغلون مراكز إجتماعية معينة

ويرى **جونسون Johnson 1970**" أن التغير الاجتماعي ماهو إلا تغير في بناء النظام الاجتماعي من حالة كان فيها ثابت نسبيا ، كما أن هذه التغيرات البنائية ناتجة في الأساس عن تغيرات وظيفية في البناء الاجتماعي وصولا الى بناء أكثر كفاءة وأكثر مقدرة على أداء الانجازات "[2]

نجده أن هذا التعريف ربط التغيرات في البناء الاجتماعي أي ما يحدث من تغيرات على مستوى العلاقات والتفاعلات انما هو نتيجة لتغيرات مست أولا الوظيفة فعندما تتغير الوظائف الأسرية يتغير البناء الأسري .ومن التعاريف نجد الكثير اورد وركز على مفهوم النسق وجمعه أنساق " فكرة النسق الاجتماعي تحتوي على نوعين من العمليات الاولى تعمل على الحفاظ عليه

[1] دلال ستيتة -مرجع سبق ذكره - ص 24 (بتصرف)

[2] المرجع نفسه - ص 25

تضمان استمراره مثل التنشئة الاجتماعية والضبط الاجتماعي والثانية تعمل على تغييره لان التغير صفة الوجود و التغير هو حركة أساسية وحالة لوجود المادة والتغير مرتبط مع بعضه البعض " [1]

وتبعا لما سبق ننتقل الى معالجة بعض المفاهيم المشابهة للتغير الاجتماعي من عدة أوجه آراء توخيا لإعطاء صورة واضحة تساعد على سلامة الفهم وصحة الاستخدام فيما يتقارب مع مفهوم التغير الاجتماعي ،فلا يخلو التعبير عن التغير الاجتماعي من استخدام عديد المفاهيم المشابهة له والتي تعتبر عند الكثرين دالة عليه من جهة أو انها تتضمنه من جهة أخرى ، فالتغير الاجتماعي يقصد به تبدل الأحوال والأوضاع في النظام الاجتماعي وقد يشمل ذلك ما يحدث من تطور وتقدم ونمو وتنمية وتحول أيضا ومع أن هذه المفاهيم وغيرها متقاربة ومتشابهة إلا أن علماء الاجتماع حرصوا على ضرورة التفريق بينها من حيث مضامينها واستعمالها حيث يقول **بوتمور** * في هذا الشأن : " ونلاحظ على هذه النظريات السوسيولوجية الأولى أن مفاهيم ((التغير)) و((اتطور)) و((النمو)) و((التقدم)) فكانت تخلط في بعض الأحيان أو يربط الفكر بينها في مفهوم واحد وكان يحدث في حالات أخرى أن يفرق العلماء بينها ، ولكنها تعتبر مصطلحات مرتبطة ببعضها ارتباطا منطقيا "[2]

كما ان مدلول التغير الاجتماعي هو شامل ومحايد وهذا ما تاكد بعد صدور كتاب " التغير الاجتماعي " للاجتماعي **وليام أوجبرن** *سنة 1922 ويؤكد ذلك كل من روبرت ماكيفر و تشارلز

---

[1] نعيم حبيب جعنيني : علم اجتماع التربية المعاصرة -دار وائل للنشر والتوزيع - عمان ، الأردن -ط1-2009- ص 197

*بوتمور :(**1920**-1992 عالم اجتماعي بريطاني تشغل رئيس الرابطة العالمية لعلم الاجتماع يعد موسوعةمن مؤلفاته – الصفوة والمجتمع / مدرسة فرانكفورت)

[2] محمد أحمد الزعبي -مرجع سبق ذكره - ص 37 (بتصرف)

* وليام أوجبرن :(1886-1959 /عالم اجتماع امريكي صاحب كتاب التغير الاجتماعي 1922)

بيدج في كتابهما الثالث عن المجتمع فيقولان : " أن تعبير " التغير " ذاته تعبير محايد تماما ، فهو لا يتضمن شيئ سوى اختلاف بمرور الوقت في الموضوع الذي يشار اليه " [1]

فما طرحه علماء الاجتماع من أرضية نظرية حاولوا من خلالها عدم التحيز لنوع معين من العمليات الاجتماعية ولا لأي اطار ايديولوجي يعد في حد ذاته تعبير عن تغير فكري،حيث يقول عالم الاجتماع **أوسيبوف** " ولكن حتى هذا التفسير الضحل لمفهوم التطور الاجتماعي – يعني التفسير الذي لا يقر بوجود قفزات– لا يرضي بعض علماء الاجتماع و استبدلوه بمقولة التغير الاجتماعي والتي يرى فيها غروشين انها أكثر المقولات تجريدا وعمومية لتطور العمليات الموضوعية التي تحدث في العالم وهي تمحو المفهوم الأبدي عن تنوع أشكال العمليات وتختفي مسألة بنائها "[2]

وانطلاقا من هذه الأفكار المتنوعة سنتطرق الى بعض المفاهيم المتصلة بالتغير الاجتماعي ونركز على مضمونها وذلك فيمايلي :

2.1 –مفهوم التطور الاجتماعي :

لقد تأثرت العلوم الاجتماعية في استخدامها لهذا المفهوم بالعلوم الطبيعية وخاصة علم الاحياء واكثر من ذلك بنظرية تشالز داروين عن تطور الكائنات الحية " [3]

وهذا ما ذهب الى تأكيده العديد من العلماء أمثال ماكيفر وبيدج في طرحهما لما يعرف بالمماثلة الكاملة أو الجزئية بين المجتمع والكائن الحي " **ملحقين بذلك علم الاجتماع بعلم الحياة**

[1] محمد أحمد الزعبي- المرجع سابق - ص ص 37، 38

[2] محمد أحمد الزعبي -مرجع سبق ذكره - ص 38 (بتصرف)

[3] دلال ستيتة - مرجع سبق ذكره - ص 29 (بتصرف)

مما انتج ردود فعل عكسية عند عدد منهم تراوحت بين الاستغناء عن استخدام تعبير التطور وبين التحذير من الخلط بين التطور العضوي والتطور الاجتماعي "[1]

" وقد استعمل **هربرت سبنسر** (1820-1903) مصطلح التطور الاجتماعي ليشير الى تطور المجتمع الذي يأتي على غرار تطور الكائن العضوي ... حيث عرف التطور بانه انحدار سلالي معدل على نحو معين "[2]

كما نجد **جوردن تشايلد** قد ميز بوضوح بين التطور الاجتماعي والتطور البيولوجي موضحا ان الارث الاجتماعي للانسان لا ينقل عن طريق الخلايا الموروثة التي نشأ منها ،بل عن طريق التراث الذييبدأ في إكتسابه إلا بعد خروجه من رحم امه "[3]

ومن خلال ما سبق تبيانه نخلص الى أن " التطور المجتمعي يعني ان ثقافة المجتمعات قد نمت مع الزمن وبصورة متزايدة التعقيد بإضافة (كمية ونوعية) مع حذف واستبدال لبنى قديمة "[4]

،ومن جهة أخرى نستنتج ان الكثير من طروحات التطور الاجتماعي أهملت فكرة التخلف الاجتماعي لأنه وحسب رأينا ذلك يعطي اتساعا أكثر لمدلول التطور الاجتماعي فالصورة لا تكتمل الا مع النقيض

3.1-مفهوم التقدم الإجتماعي :

التقدم يعني أن كل صورة من صور المجتمعات أفضل بالضرورة من سابقتها "[5] ، تعد هذه فكرة أساسية لا بد أن نرتبط بها عند تعاملنا أو استخدامنا لمفهوم التقدم الاجتماعي والذي

---

[1] محمد احمد الزغبي - المرجع السابق - ص 38 (بتصرف)

[2] دلال ستيتة - مرجع سبق ذكره - ص 36

[3] المرجع السابق - ص 37

[4] المرجع السابق -ص 38

[5] المرجع السابق -- ص 29

" يتضمن مدخلا معياريا قيميا للحكم على الأحداث الاجتماعية ولذلك يهتم التقدم الاجتماعي بالبحث عن مجتمع أفضل بينما يهتم التغير الاجتماعي بالمجتمع في الواقع "[1] ، ومن خلال هذا يتضح لنا ان مسألة التقدم هي تقويمية تتعلق بذاتية معينة كما قد تختلف وتتشابك الظروف المحيطة بها ، فحكمنا عن مجتمع ما انه متقدم يحمل حكما معياريا قد لا تتطابق زوايا الرؤية نحوه ، كما قد يتضمن دون شك ما يجب أن يكون في حالة مجتمع من المجتمعات ، التقدم وجوهرها تدور حول ما تنشده المجتمعات وذلك مرتبط بالهدف او النقطة النهائية ،" بمعنى انه يرتبط برؤية تنظر الى عملية التحول الاجتماعي بوصفها عملية تقدمية ترمي الى غاية يتحقق فيها المثل الأعلى أو المجتمع المثالي "[2]

وتبعا لهذا فقد ابتعد الكثير من علماء الاجتماع على استخدام التحديدات المعيارية وذلك لان " مصطلح التقدم شيئ نسبي ويتضمن حكم قيمة وعلم الاجتماع يجب أن يتحرر من القيمة وأحكام العلم أحكام وجود لا أحكام وجوب "[3]،هذا ما اوجد حالة من الحذر والتصويب متخطية في ذلك ما يمكن أن يفرز اشكالات قائمة بالأساس من ما يفرضه الواقع الاجتماعي بإعتباره المجال الذي تنفذ فيه هذه العمليات ،

" كما أستعمل مصطلح التقدم الاجتماعي مرادفا للتغير الاجتماعي وجاء ذلك واضحا في كتابات **أوغيست كونت**(August comte) و **كوندورسيه (Condoercet)** و**ترجو(Turgot)** ، كما أن مفهوم التقدم إختف من مجتمع الى أخر ومن حقبة زمنية الى اخرى وذلك وفق ما يلي :"[4]

---

[1] محمد عاطف غيث : **التغير الاجتماعي والتخطيط** -دار المعرفة الجامعية -الاسكندرية ، مصر-ط1 -1987 -ص 12

[2] دلال ستيتة –مرجع سبق ذكره - ص 29

[3] عبد المجيد لبصير: **موسوعة علم الاجتماع**- دار الهدى -عين مليلة ، الجزائر- د ط -2010 - ص 155

[4] دلال ستيتة - المرجع السابق -ص 31 (بتصرف)

-كان يعني في القرن 18 بالنسبة للمجمعات الاوروبية التحرر من تقاليد العصور الوسطى والانظمة الاستبدادية

- في القرن 19 بالنسبة لـ و. م . أ الانطلاق نحو تعمير الأجزاء الوسطى والغربية من القارة و استغلال الموارد

- وفي الزمن الحاضر بالنسبة للوطن العربي إنهاء التبعية ومحاربة التخلف من أجل حياة كريمة

-" وقد بين **ويل ديورنت(Will Durant)** أن الانسانية خلال تقدمها الاجتماعي الارتقائي قد مرت بعدة مراحل: 1- القنص -2 - الصيد -3- استئناس الحيوان-4- الزراعة-5- التنظيم الاجتماعي-6- الاخلاق -7- الالات الصناعية -8- العلوم -9- التربية -10- الكتابة "[1] .

إن هذا التدرج الذي قدمه ويل يعبر عن نظرة إرتقائية تبين ما حققته الانسانية من تقدم خلال مراحل مسيرتها إلا أن كل مرحلة من هاته المراحل تحمل بعدا إجتماعيا ومضمونا أيضا وهي ليست خاصة بكل المجتمعات بل أن النظر إليها وتناولها يكون بنظرة انسانية كما ان مرحلتي الاخلاق والتربية تعد نسبية الى أبعد الحدود ووفقا لطبيعة التنظيم الاجتماعي

ومن كل ما سبق نستنتج أن مضمون التقدم هو ذو بعد إجتماعي ينطلق مما يعيشه كل مجتمع وما يتطلع إليه وفق نظرة تقييمية غائية

4.1-مفهوم النمو والتنمية :

يجب علينا ان نشير إلى ما قد يحدث من انحراف في استخدام الكثير من المفاهيم خاصة عند ممارسة التحليل الاجتماعي وهذا ما جعل الكثير في هذا الحقل يستخدم مفهوم التغير الاجتماعي بصفة حيادية للاشارة على ما يحدث من تبدل في العمليات الاجتماعية من زمن الى أخر وضمن

[1] دلال ستيتة - مرجع سبق ذكره - ص 32

السيرورة الاجتماعية ووفق طبيعتها ،كما قد يحدث ذلك نتيجة تدخل هادف ومقصود من خلال برامج وأطر تكون الغاية منها استحداث جملة من التغيرات وهذا ما سنتطرق إليه فيما يعرف بالنمو والتنمية ، **فما هو النمو وما هي التنمية ؟**

- النمو

لكي نفهم النمو لا يجب أن نبتعد عن الفكرة الأساسية لمفهوم التغير الاجتماعي والتي ارتبطت بمدلول التطور البيولوجي والذي في جانب كبير منه يقصد به " **النمو**" ،فالعديد من العمليات الاجتماعية نعجز عن وصفها بذلك .

"وعمليات التغير التي يمكن أن نطلق عليها مصطلح النمو ونقيس نموها بدقة هي عمليات محدودة "[1]الواضح من خلال هذه الفكرة ان مصطلح النمو هو قياس معين يخضع لمعايير مسبقة ودرجات محددة ومعطيات ذات بعد احصائي وهذا ما ينطبق على الحقل الاقتصادي والذي يستخدم فيه بصفة محددة مصطلح(النمو الاقتصادي) كما نجد في الجانب السكاني نمو يسمى (النمو الديمغرافي) ،" فالنمو تلقائي يحصل مع مرور الزمن بإستمرار وجود تشكيلة اجتماعية معينة وسعيها الدائم للعيش ،فالسكان ينمون وتنمو احتياجاتهم من السلع والخدمات المختلفة ،وبالتالي فإنهم يحاولون زيادة انتاجهم منها " [2]

إن هذا التحديد يربطنا مباشرة بالعناصر الأساسية للنمو كما يوفر لنا نماذج و أمثلة عن الواقع الاجتماعي لكون النمو هو محصلة لأي مجتمع وهو ما يوصف بالتشكيلة الاجتماعية واستمرارها في الوجود والعيش بمعنى انه حالة طبيعية ضمن الحياة الاجتماعية ومحركا للنظام الاجتماعي ككل وعليه لا يمكن ان ننفي كلية حدوث نمو في أي مجتمع والدليل على ذلك هي

[1] عبد المجيد لبصير- مرجع سبق ذكره - ص 154

[2] سعد حسين فتح الله : التنمية المستقبلية -مركز دراسات الوحدة العربية -بيروت ، لبنان –ط2- 1999 - ص 22

النماذج التي تحدث من نمو سكاني ونمو الحاجات ونمو مادي ومعنوي ....الخ وهذا ما يحيلنا نحو حلقة نمو تشمل كل عناصر النظام الاجتماعي فالنمو السكاني يفرز نمو في المتطلبات والذي ينتج عنه نموا في الانتاج هذا الاخير يفرض نموا في الموارد وتنوعها ....الخ.

"ومن جهة اخرى يعني مصطلح النمو أنه "عملية النضج التدريجي والمستمر للكائن وزيادة حجمه الكلي او اجزائه في سلسلة من المراحل الطبيعية ، كما يشير الى نوع معين من التغير وهو التغير الكمي " [1]

هذا التحديد يحيلنا على فكرة اكثر أهمية وهي أننا كلما حاولنا فهم عملية النمو بعيدا عن المؤشرات الكمية سنجد صعوبة على اعتبار أننا سندخل في اتجاه يتطلب النظر في أبعاد أخرى كيفية كالعلاقات الاجتماعية والفيم والثقافة فمثلا لو تناولنا نمو القيم أو نمو الثقافة سنواجه صعوبة في تحديدها والتحقق منها بينما لو استخدمنا مصطلح التغير القيمي أو التغير الثقافي سنكون في أكثر راحة في التناول والتحليل .

النمو يرتبط بالتلقائية المستمرة وهو بهذا يقترب أكثر من مدلول التطور بالنظر الى اتجاهه وطبيعته ولهذا يمكننا ان نشير لعملية التطور الاجتماعي بانها نمو دون ان نتعارض مع ما تم سابقا .

" **فالنمو الاجتماعي** يطرح قضية أخرى في أين تعددت النظرة الى النمو الاجتماعي ومنه فقد حدد **بوتمور** (1981) النمو الاجتماعي في عمليتين أساسيتين هما **نمو المعرفة ونمو سيطرة الانسان على البيئة الطبيعية** من خلال الكفاءة التكنولوجية والاقتصادية وحسبه فإن هاتين العمليتين ظهرتا

[1] دلال ستيتة - مرجع سبق ذكره - ص 38

بأكبر قدر حسب البيانات الخاصة بالنمو والتطور الانساني " [1]،هذا التحديد يشمل عديد الجوانب اهمها ان النمو يخص جوانب يمكن رصدها وقياسها وفق مؤشراتها ولذلك وجد اختلاف واضح بين النمو والتغير نوجزها فيمايلي :[2]

1- النمو هو الزيادة الثابتة نسبيا في جانب من جوانب الحياة الاجتماعية بينما التغير يشمل كل اجزاء النظام الاجتماعي كتحول سلبي أو ايجابي في القيم والقواعد والأدوار والضبط

2- النمو بطيئ وتدريجي والتغير قفزات سريعة الى الامام أو الخلف

3- النمو خط مستقيم يمكن التنبؤ ببه عكس التغير الذي لا يكون مستقيما باستمرار

-التنمية الاجتماعية

" تعرف التنمية الاجتماعية بانها الجهود التي تبذل لأحداث سلسلة من التغيرات الوظيفية والهيكلية اللازمة لنمو المجتمع ،وذلك بزيادة قدرة أفراده على استغلال الطاقة المتاحة الى أقصى بعد ممكن لتحقيق أكبر قدر من الحرية والرفاهية لهؤلاء الأفراد بأسرع من معدل النمو الطبيعي "[3] ،هذا التعريف فيه احاطة واضحة بأهم ما يمكن ان نبحث عنه لفهم التنمية الاجتماعية ولشمولية هذا المصطلح نجد الاقتصاديين يستخدمونه لارتباطة ببرامج ومجهودات توضع وفق مخططات واهداف ابرزها استحداث قيمة اضافية ايجابية في الحياة الاجتماعية وفي قطاعات محددة وتشترك فيها العديد من باقي قطاعات المجتمع ، لهذا أصبحت التنمية الاجتماعية من المفاهيم المستخدمة في كل التخصصات المعرفية من خلال تبني مفهوم اكثر مرونة واتساعا وهو **التنمية المستدامة** ،كما يعرفها **حسن سعفان** " بانها الجهود المنظمة التي تبذل وفق تخطيط مرسوم للتنسيق بين

---

[1] المرجع نفسه - ص38 (بتصرف)

[2] دلال ستيتة –مرجع سبق ذكره – ص 41 (بتصرف)

[3] المرجع نفسه ، ص41

الامكانيات البشرية والمادية المتاحة في وسط اجتماعي معين بقصد تحقيق مستويات أعلى للمعيشة والحياة الاجتماعية في شتى مناحيها كالتعليم والصحة والأسرة والشباب ومن ثم الوصول الى تحقيق أعلى مستوى من الرفاهية الاجتماعية " [1]

فلو قارنا التعريف بهذا التعريف لوجدنا بينهما تقاطعات سنبينها في النقاط التالية :

- انها عملية مقصودة وارادية ومخططة
- تستهدف الطاقات البشرية والمادية
- هدفها تحقيق أكبر مستوى من الرفاهية الاجتماعية

وزيادة في التوضيح والتحليل وبنظرة إقتصادية تقول أن " التنمية هي فعل يستوجب التدخل والتوجيه من قبل الدولة التي تمتلك القدرة على أن تنمي المجتمع إقتصاديا بشكل خاص وتكون مسؤولة عن مدى نجاح تدخلها هذا أو فشلة بإستعمالها إمكاناتها المادية والمالية والتشريعية كافة " [2]،إن الاستنتاج الأولي من خلال هذا التعرف للتنمية يبن الدور الاساسي والمحوري للدولة في تنمية المجتمع وهذا في حد ذاته يحدد أطر أخرى تتعلق بإستمرارية المجتمع وحماية أفراده وفق اهداف مسطرة ومظبوطة ، كما يسمح لنا هذا التحليل بإبراز علاقة التنمية بمفهوم التحديث هذا الاخير يقام على أساس مقارنة بين الدول المتقدمة والاخرى المتخلفة وفق معايير تنموية متفاوتة ، والذي يفيد أيضا الانتقال والتحول من نمط المجتمع التقليدي حسب مواصفات معينة إلى مجتمع متطور وفق معايير كإستخدام التكنولوجيا ومستوى العلاقات والنظام السياسي

[1] دلال ستيتة - مرجع سبق ذكره - ص42

[2] سعد حسين فتح الله - مرجع سبق ذكره - ص 22

" ومنه فإن التنمية حملت العديد من الأبعاد ظهرت من خلال ما سبق من تعريفات يمكن أن نلخصها في الاتجاهات الآتية :[1]

1) الاتجاه الرأسمالي تعتبرها نمو تدريجي ومستمر يتضمن إشباع الحاجات الأساسية للإنسان من خلال التشريع والبرامج الاجتماعية

2) الاتجاه الاشتراكي يرى فيها بؤرة لتغيير النظام الاجتماعي واقامة آخر و من ثمة حدوث الجديد على مستوى القيم والعلاقات وعلاقات الانتاج لصالح الطبقة العاملة

3) الاتجاه الاجتماعي يمثله المفكرين الاجتماعيين والذين يرون فيها عملية لتحقيق التوافق الاجتماعي لدى أفراد المجتمع.

فهذه الاتجاهات الثلاثة توضح لنا التنوع الآراء حول التنمية من خلال تنوع النظام الاجتماعي ومحركاته الاساسية وتياراته الفكرية وهي تحقق تكاملا ينتج عنه نوع من التوازن ومنه يمكن ان نستنتج أن علاقة التنمية الاجتماعية بالتغير الاجتماعي تمثل تقارب كبير متتطابق معه في مجالات كثيرة وفق المضمون .

2 : عوامل التغير الاجتماعي

يتضمن هذا العنصر عرض ومناقشة جملة من العوامل التي يمكننا من خلالها أن ندعم مفاهيمنا السابقة حول التغير الاجتماعي وذلك من خلال ما تم تناوله في الكثير من المراجع العلمية متعددة الاختصاصات في الحقل الاجتماعي،على اعتبار أن التغير الاجتماعي يمثل الأساس المعرفي والنظري لفهم حركية المجتمع والحياة الاجتماعية بشكل عام والظاهرة الاجتماعية بشكل خاص ،وعوامل التغير الاجتماعي تمثل أهم حلقات النظام الاجتماعي أو بمعنى مقرب

[1] دلال ستيتة ،المرجع السابق ، ص ص43 ، 44 (بتصرف)

تتركز حول عناصر المجتمع من إطار فيزيقي وشكل ديمغرافي ومركبات اقتصادية،تكنولوجية ،سياسية ايديولوجية والثقافية تمثل ما يدفع الى حدوث تغيرات في البنية الاجتماعية من خلال فهم صحيح للمجتمع ومكوناته من وجهة نظر السيرورة والتغير فما يحدث في المجتمعات من تصارع وتناحر يوجهنا الى فهم التعاون والتضامن والانتماء " أن الانسان لم ينتقل من حالة الطبيعة الى المجتمع و إنما تنتقل بالاحرى من شكل لتنظيم الانتاج وإعادة الانتاج إلى أخر "[1]، وهذا اشارة الى ما حدث ومازال يحدث من تطور وتقدم وتحول في البنى الأساسية والسؤال الجوهري هنا هو : ماهي أهم العوامل التي تساعد على التغير الاجتماعي ؟

وللاجابة على هذا السؤال اخترنا –كما سبق و ان اشرنا في البداية – نماذج موثقة من خلال مراجع على اعتبار الاختلافات الموجودة ولكي يستفيد المتلقي من ذلك ،حيث يؤكد **محمد احمد الزعبي** بقوله:" وفي محاولتهم سرد وتصنيف عوامل التغير الاجتماعي فإننا لا نجد اتفاقا كاملا بين علماء الاجتماع لا على عدد هذه العوامل ولا على ترتيبها حسب درجة أهميتها ولا على أي من هذه العوامل هو العامل الحاكم والمسيطر الذي يمكن أن يمثل نوعا من المتغير (شبه المستقل) في سلسلة هذه العوامل "[2]،وما يمكننا فهمه أن على كل باحث أن يلم بكل ما يتعلق بعوامل التغير الاجتماعي وتبقى مسألة تحديد الاهم منها مرتبطة بطبيعة المجتمع والحياة الاجتماعية لان هذا في حد ذاته متصل بحقيقة التغير الاجتماعي .

وتبعا لذلك سنورد مجموعة من التصنيفات – ليست حصرا – التي تناولت عوامل التغير الاجتماعي كمايلي :

---

[1] جيوفاني بوسينو: نقد المعرفة في علم الاجتماع -ترجمة محمد عرب صاصيلا - المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع -لبنان ،بيروت - ط1- 1995 - ص181

[2] محمد أحمد الزعبي- مرجع سبق ذكره ، ص 68

-**أحمد الخشاب** في كتابه "**التغير الاجتماعي**" حدد مايلي :العامل الايكولوجي (البيئي)، 2- العامل الايديولوجي ،3- الثورات والحروب ،4- العامل الثقافي،5- العامل التكنولوجي ،6- نمو الوعي القومي

-**عاطف غيث** في كتابه " **علم الاجتماع ،النظم والتغير والمشاكل** " ذكر مايلي :1 – جغرافية ، 2- – بيولوجية ، 3- ثقافية ، كما يضيف أنه يمكن أن نكشف في أي موقف على أربعة عوامل :البيئة الطبيعية ،2- الجماعات الانسانية الموجودة فعلا ،3- الثقافة السائدة ،4- المظاهر البيولوجية

-**ماكيفر وبيدج** في كتابهما " **المجتمع** " الكتاب الثالث يصفان هذه العوامل الرئيسية في الموقف الانساني الى :

السببية الخارجية (العوامل المستقلة عن النشاط الانساني) ،النظام النفعي وخاصة التكنولوجي و النظام الثقافي ، ويبين الكاتبان الشروط الدائمة للتغير في :1-الابنية الجغرافية ،2- الظروف البيولوجية ،3- النظام التكنولوجي ،4- النظام الثقافي

-**طلعت عيسى** في كتابه " **فلسفة التغير المخطط** " أورد مايلي :عوامل طبيعية ،2- العامل البيولوجي ،3- العامل الديمغرافي ،4- العامل التكنولوجي ،5- العامل السياسي ،6- العامل الايديولوجي

- كما يصنف **عبد الجليل الطاهر** في كتابه " **مسيرة المجتمع** " العوامل التالية :1-الأزمات الاقتصادية ،2-الحروب ،3-الاختراعات والتقدم العلمي والتكنيكي 4-التخطيط الذي تعممه الطبيعة الواعية.

تعد هذه النماذج التي ذكرناه عبارة عن جزء من كل ودليل على كمية التصنيفات التي اهتمت بمسألة التغير الاجتماعي من جهة ومن جهة أخرى تزودنا بشبكة من المعارف النظرية التي حظيت بها ظاهرة التغير الاجتماعي من الدراسة والبحث و المحاولة الدائمة لفهمه وتحليله وفق مبدأ التغير نفسها ، كما أن هذا المجهود المعرفي يخدم كل توجهات البحث الاجتماعي بصفة خاصة والبحث العلمي بصفة عامة ،على اعتبار أن قضايا التغير الاجتماعي تعد عنصرا أساس يحضر في الدراسات الاجتماعية ويتحكم في كثير من مراحلها أيضا .

وعليه فقد اقترح " أحمد الزغبي " مخططا يوضح من خلاله عوامل التغير الاجتماعي

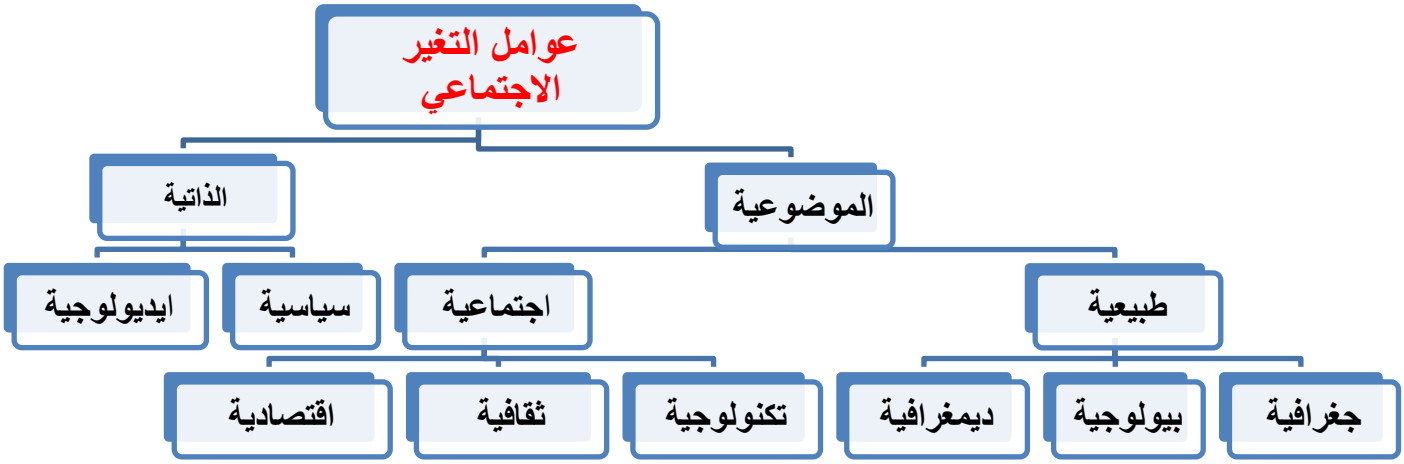

مخطط 01 : يوضح عوامل التغير الاجتماعي[1]

وفيما يلي : سنتطرق الى تلك العوامل بطريقة انتقائية وبالشرح

1.2-العوامل الفيزيقية :

يعد الوسط الطبيعي والبيئي أرضية للحياة الاجتماعية،ولطالما كانت العوامل الفيزيقية ذات بعد مهم ومؤثر في العديد من العمليات الحيوية والحياتية"و من الطبيعي ان تتأثر أي بيئة

[1] محمد أحمد الزعبي - مرجع سبق ذكره - ص 69

بالأرضية التي نبتت فوقها "[1] ،إن هذه الفكرة تحيلنا على استنتاج آخر ذو طبيعة مماثلة وهو أن السمات الطبيعية هي واقع (قبلي) يهيء الظروف وخصائص معينة كما يرتبط بها مانسميه بالتغيرات البيئية والتي"تؤدي أحيانا الى تغير نمط المعيشة في المجتمعات المختلفة وأن درجة التأثير على الحياة الاجتماعية تختلف باختلاف المجتمعات البشرية "[2]،غير أننا نقف عند حدود حقيقة ثابتة نسبيا وهي أن وجود علاقة بين ما يحدث من تغيرات اقتصادية واجتماعية وبين التغيرات البيئية .

ولكن ذلك يكون بصورة بطيئة وملامح خفية تظهر كنواتج على المدى البعيد مثل ذلك أن التغيرات المناخية التي تحدث الجفاف تؤدي بعد مدة الى نزوح السكان وهجرتهم الى مناطق أكثر أمنا ،كما ان اكتشاف الثروات الباطنية يغير من الوضع الاقتصادي والمادي والدخل القومي والفردي ،إلا أن هذه الحقائق مرتبطة بتحليل آخر وهي"أنه رغم أهمية العوامل الفيزيقية والبيئة الجغرافية تم إحداث التغير الاجتماعي إلا أنها لا تعتبر عوامل حاسمة لأن تطور الحياة الاجتماعية أسرع من تطور البيئة الجغرافية "[3]

2.2-العوامل الديمغرافية :

يعد الجانب الديمغرافي مهما بالنظر الى طبيعة عناصره من جهة وما يمثله في سياق الحديث عن مسألة التغير الاجتماعي من جهة أخرى فالدرسات السكانية تتناول مواضيع ذات بعد حيوي تتعلق بحجم السكان وتركيبتهم وحركتهم بالاضافة لنموهم وخصوبتهم ،كما أن القاعدة الأساسية التي تنطلق منها فكرة حجم السكان تتمثل في معدلات الزيادة السكانية من خلال المواليد والوفيات

[1]- المرجع نفسه ، ص 70

[2] نعيم حبيب جعنيني- مرجع سبق ذكره – ص 198

[3]-المرجع نفسه-ص 198 .

والهجرة وهذه في حد ذاتها تمثل صور متناسقة كعملية التغير الاجتماعي من زاوية ديمغرافية"والملاحظ أن حجم السكان على الكرة الأرضية في تزايد مستمر،فقد تزايد حجم السكان في المدة من عام 1850 الى 1950 من 1200 مليون نسمة الى 2500 مليون نسمة،أي أن حجم السكان قد تضاعف تقريبا خلال مائة عام ،كما تزايد من عام 1950 الى عام 1980 من 2500 مليون نسمة الى 5000 مليون نسمة ،أي تضاعف قريبا خلال ثلاثين عاما"[1]

من خلال هذه الامثلة البسيطة يمكننا أن نطرح فكرة أشمل لهذا الجانب وهي أن الجانب الديمغرافي وما يحدث فيه من تطورات انما يعبر عن تعديل حدث في في الجماعة الانسانية والذي يعد أحد مصادر التغير الاجتماعي "ولهذا فإن التغيرات التي تتم في الجماعات تؤدي وتعكس في نفس الوقت الأنساق الخاصة بالسلوك المتوقع و النماذج الاجتماعية السائدة بما تجريه من قواعد ومقاييس،ونشير هنا الى أن هناك أربع نماذج من التغيرات الجماعية التي يمكن أن تؤدي الى التغير الاجتماعي "[2].

أ–التغير في الكثافة السكانية

ب– التعديلات التي تحدث في التكوين الجنسي أو العمري

ج –التغيرات التي تحدث في عدد وأنواع وحدات الجماعة

د–ظهور نماذج جديدة في الجماعات واختفاء نماذج قديمة منها .

إن هذه النماذج من التغيرات التي قد تشجع بوصفها ديمغرافية أو سكانية تنتج دون شك تغيرات متتالية تختلف في طبيعتها وشدتها فميلاد طفل يحدث تغيرات احصائية تحسب وفقها حاجات اضافية كالأكل والشربو التعليم والتنقل كما أن الأسرة الصغيرة تختلف في حاجاتها عن الأسرة

[1] -دلال ستيتة- مرجع سبق ذكره-ص 49 .

[2] -محمد عاطف غيث –مرجع سق ذكره-ص 97 .

الكبيرة وكلا النوعين له أسس ديمغرافية بالاضافة الى هذا أن حجم السكان مثلا ومنه حجم الاسرة فاذا كانت ذات نسق صغير فإن ذلك يؤثر على باقي الأنساق الاجتماعية وتوازناتها كعمل الزراعة فقد حدثت تغيرات تتعلق بذلك كما أن حجم الأسرة الكبيرة كانت لديه مميزات نسبية تغيرت بفعل التحول الاجتماعي .

3.2-العوامل الاقتصادية والتكنولوجية

الاقتصاد كما التكنولوجيا يعدان قطبين هامين يمكن من خلالهما أن نرصد أبعادا جد خاصة لعملية التغير الاجتماعي ،فالاقتصاد كعملية اجتماعية ننظر من خلالها الى الأسس العملية التي ينظم بها الناس حياتهم المادية حيث" يفيد مصطلح اقتصاد فن تدبير واستغلال الموارد على أنها اعتبار محدود ،هذه الموارد مقابل تعدد الحاجات "[1] .ان طرح فكرة الحاجات تؤدي الى تصور تغير يحدث تبعا لما يتحقق وما لم يتحقق منها كما أن تغير البنى الاقتصادية هو في حد ذاته لب التغير الاجتماعي ،وقد أسس كل من ماركس وانجلز افكارهما على هذا الأساس (الانتاج وعلاقات الانتاج) و التي تلخص الجانب الاقتصادي و تأثيرها على البنى الفوقية والتي هي مجموع السياسات والمعارف والآداب و الأخلاق ...الخ،كما أن "الاختلاف في أساليب الانتاج واستعمال التكنولوجيا ا لحديثة يؤدي الى تغير طريقة حياة الناس وتزيد في عملية الانتاج"[2]،فاستعمال الأسرة الريفية لمعدات حديثة ومتطورة يمكن أن يؤدي الى تغير على مستوى النسق الاسري مع تغير ظروفها المادية والتقنية .

[1] - محمد كريم : الاقتصاد الاجتماعي بالمغرب –مطابع افريقيا الشرق- الدار البيضاء،المغرب -2012- د ط –ص 8

[2] نعيم حبيب جعنيني-مرجع سبق ذكره –ص 199 .

4.2-العوامل السياسية والفكرية والايديولوجية

تعد السياسة كما الايديولوجيا هي أبعاد أخرى يمكن من خلالها أن ننظر الى عملية التغير الاجتماعي من زاوية جد حادة ،فالسياسة والايديولوجية قد نشأت بينهما جدلية من نوع خاص فالسياسي يحمل فكرا وايديولوجية تمكنه من السلطة والبقاء فيها ،كما أن هذه الايديولوجيا تعيد انتاج سياسات متفرعة وفق المصالح حيث يتم هنا أن"يلتقي العامل السياسي والعامل الايديولوجي فيما يمكن تسميته بدور العامل الذاتي في التطور الاجتماعي في مقابل العامل الموضوعي فالحزب أو الطبقة الاجتماعية المتواجدة على رأس السلطة تحاول من خلال موقعها السياسي فرض ايديولوجيتها على المجتمع ككل في حين تتسلح الاحزاب والفئات الاجتماعية بايديولوجيات مضادة خلال كفاحها من أجل الوصول الى السلطة بغية التحكم في عملية التغير الاجتماعي بما يخدم مصالحها" [1] .

3 : نظريات التغير الاجتماعي

1.3 : النظرية الحتمية [2]

تطرح مسألة الحتمية عدة حقائق أهمها :

-كون التغير الاجتماعي حقيقة واقعة لا شك فيها .

-هذا التغير لا يحدث عشوائيا عفويا أو مصمما إراديا .

حدوثه في منطقة مابين اللاعشوائية و اللاارادية .

---

[1] -محمد أحمد الزعبي – مرجع سبق ذكره – ص 88 .

[2] -فاتن محمد عبد المنعم عزازي :علم اجتماع واجتماعيات التربية -.دار الزهراء لنشر والتوزيع-الرياض ،المملكة العربية السعودية-ط1-2012- ص ص 105، 106

وفق هذا التوصيف طرح أحمد الزغبي السؤال التالي ": **كيف يمكن للإنسان أن يكون منفذا حرا إذا كان سير التاريخ يخضع لقوانين لا يستطيع هذا الإنسان أن يغيرها ؟**، من جهة أخرى هذا النوع من التساؤل يضع الفكرة بكاملها في إطار ميتافيزيقي وتقبل وجود شرطية سببية لكل الظواهر ،وكما يقول العالم الفرنسي ديكامب في كتابه علم الاجتماع التجريبي أن الإيمان بالحتمية يهب المرء القدرة على التنبؤ ويكون هذا التنبؤ دقيقا بمقدار ما تنعدم عناصر المجهول فيه و يقل حدوث المفاجآت وهو يرى أن هذه المفاجآت يزداد إمكان حدوثها كلما انتقلنا من الشكل البسيط للحوادث إلى الشكل المعقد ...ويؤكد ديكامب أنه لو انطلقنا من الإرادة وحدها لما أمكن قيام أي حياة اجتماعية ،فالحتمية وحدها هي التي تهبنا القانون...فتطور وانتشار أفكار الحتمية كان مع الفلسفة الألمانية في بداية القرن 19 حيث يوضح ذلك محمد الزغبي في أن لفظة Pradeterminismus حيث يفيد لفظ Pra للبعد القبلي السلفي ،بينما تمثل Determinismus المصدر للفعل Determinieren و معناه يحدد والكلمة مأخوذة أصلا من الكلمة اللاتينية Determinare ومعناها أيضا يحدد "[1].

وقد عمت وانتشرت الكثير من الحتميات في كثير من الفروع في العلوم الاجتماعية وانقسمت بذلك الآراء في هذا الجانب وفقا لعوامل محددة منها الجغرافية ومنها البيولوجية ورغم انقراضها من التفكير العلمي إلا أنها تبقى ذات دلالة في تاريخ العلم ،وفي حديثنا عن التغير الاجتماعي فالحتمية مرتبطة بمبدأ آخر هو السببية وقد تكون جزءا منها وهذا ما أعطانا فهما آخر لاختلاف مفهوم القانون عنهما هذا الأخير الذي يدل على إنتظام الظواهر ،إن البحث عن أسباب قد يوجد لنا خلط مع النتائج وهذا ما ذهب إليه **أرنيست ماخ** حيث يقول لا وجود في الطبيعة لا للسبب ولا

[1]- احمد الزعبي – مرجع سبق ذكره – ص 90 بالتصرف

للنتيجة وأن جميع أشكال قانون السببية تنشأ من توقعات ذاتية فقد اختلفت الآراء بين الجدلية والميتافيزيقية فالمنطق الجدلي يفرق بينها و بين الجبرية التي تسلب الإنسان القدرة وهي أيضا نقيض للقدرية (اللاحتمية) [1]

ووفق هذه الطروحات تلخصت النظرية الحتمية في التغير الاجتماعي في رؤيتين :[2]

الحتمية الجغرافية :

والتي ترتكز على اعتقاد قديم الذي يقول بوجود علاقة بين طبيعة المحيط الذي يعيش فيه الانسان و طابعه الاجتماعي ومن أشهر الآراء في هذا المجال للجغرافي الأمريكي هنتنجتون حيث استخدم مفهوم الحتمية الجغرافية وفسر به ظهور الحضارات وسقوطها فسلوكيات الناس وصفاتهم تتحدد وفق الظروف الجغرافية ،فالحضارات التي نشأت وازدهرت في واد النيل كانت نظرا لظروف جغرافية خاصة وانقرضت بسبب التغيرات التي حدثت في تلك الظروف الجغرافية (ارتفاع الحرارة،جفاف التربة) وفي نفس الوقت كانت ظروف جغرافية أخرى تهيأ لنشأة حضارة أخرى في مكان آخر وهذا ما يفسر تغير مراكز الحضارات من بلاد الرافدين إلى اليونان والرومان واسطنبول ثم أوروبا الحديثة .وعلى هذا الأساس قدم هنتنجتون أدلته على ما حدث من تغيرات في حوض البحر الابيض المتوسط خلال ثلاثة آلاف سنة الماضية .

الحتمية البيولوجية :

هذه النظرة ترتكز على فرضية وهي "فرضية أن الناس في العالم ينقسمون الى أجناس وجماعات متميزة بيولوجيا وأن الأجناس تختلف في قدرتها على تطوير الحياة الاجتماعية ...

[1] المرجع نفسه – ص 91 بالتصرف

[2] -فاتن عبد المنعم عزازي – مرجع سبق ذكره-ص 105 ، 106 بالتصرف

وفرضية تفوق طبقات داخل المجتمع طبقات اخرى "[1] ،إن ربط التغير الاجتماعي بمدلوله العام بالحتمية البيولوجية يضع أمامنا صورة لبعض الأفكار التي كانت –وربما مازالت – حول قضية التفوق العرقي وما يمكن ان يحققه عرق أو جنس مقابل عرق أو جنس أخر ، كالمقولات المتعلقة بالتفوق الجنس الاوروبي والجرماني خاصة .

و"لا يكتفي أنصار الاتجاه البيولوجي من ناحيتهم بتفسير الفوارق القائمة بين أفراد المجتمع وفقا لمعايير ومواصفات وراثية محددة و إنما يذهبون الى تفسير نشؤ الحضارات وتكونها وفقا لمعايير وراثية وهذا ما ذهب اليه أرتو دو غوبينو (1816–1882) في كتابـــه بحث في تفاوت العروق البشرية بأن أكثر العروق عاجزة عن بلوغ الحضارة الى الأبد ...و أن الشعوب التي لم تنجب حضارة هي عقيمة في تكوينها العرقي ،فإن فرنسيس غالتون (1822–1911) يبالغ في تطرفه العرقي إذ لا يرى في البيئة الصالحة ما يجعل الإنسان عبقريا "[2]

من خلال هذه الآراء تتضح لنا أبعاد أخرى خدمت اتجاهات معينة على الصعيد التاريخي والسياسي وحتى الاقتصاد دون أن ننكر أثر البيئة والصحة العامة على توفير ظروف هامة للتغير ككل كما أن التفاوت في الذكاء يعد مقولة متحيزة أثبت الواقع خطأها فالعديد من المجتمعات الغير مصنفة وفق معايير التفوق أنجبت علماء وعباقرة هم صاروا قيمة مضافة لدى مجتمعات غير مجتمعاتهم .

[1]- المرجع نفسه-ص 105

[2]عبد الله شمت المجيدل وعلي أسعد وطفو-دراسات في سوسيولوجيا التربية – الاعصار للنشر والتوزيع– عمان،الأردن-ط1 -2015-ص ص 182،183

2.3 : النظرية الوظيفية

يعد المدخل الوظيفي أحد اهم المداخل النظرية في علم الاجتماع ممثلا للمدرسة الأمريكية وقد تميزت آراءها بما يعرف باستبعاد المفهوم الكلاسيكي للصراع في النظام الاجتماعي وذلك ليس من حيث وجوده ولكن في حيث أسلوب تحليل عناصره والاستدلال عليه ومهم أيضا أن نعرف أن هناك أجيال مثلت الفكر الوظيفي فنجد منهم الكلاسيكيون(هـ .سبنسر – إ .دوركايم – م. فيبر – باريتو)والذين كانت لهم اسهامات بارزة في محاولة فهم وتحليل عمليات التغير الاجتماعي " والمحقق أن الاسهامات – على ما بينها من اختلاف – تميل الى النظر للتغير الاجتماعي باعتباره تغيرا توازنيا تدريجيا لا يؤدي إلى الهدم البناء الاجتماعي أو تبديله ،إنما يؤدي الى استمراره في حالة متكاملة ومتوازنة ،فالتغير الاجتماعي يظهر في شكل إضافات في الحجم وتباين في مكونات يصاحبه دائما عمليات للتكامل والتوازن " وواصلت الوظيفية واستمرت الى القرن العشرين حيث طورت افكارها فيما يخص فكرة النسق الاجتماعي وبالتركيز أكثر على مفهوم ومدلول التوازن الدينامي في عملية التغير الاجتماعي ،حيث يعد بارسونز أحد أبرز ممثلي هذه المرحلة والذي كان جريئا في طرح ومعالجة العديد من القضايا ومن أبرزها تحليله للقوة " يوضح جير روشيه Rocher في كتابة علم الاجتماع الامريكي:أن بارسونز تحدى كثيرين من علماء السياسة عندما أعاد تعريف القوة بنفس طريقة تعريف النقود وجعلها وسيلة للتبادل في النسق السياسي ،وبين النسق السياسي والأنساق الأخرى في المجتمع ،لقد نظر بارسونز إلى علم الاقتصاد على أنه ظهر وتطور حول فكرة النقود كوسيلة للتبادل ورمز لقيمة الأشياء " وتبعا لهذا وضح روشيه جوانب مهمة في هذا التحليل البارسونزي حيث أكد على أن القوة هي في طبيعتها متحركة وعليه فهي حاضرة في تفاعلات الأفراد وبين الأنساق وتؤدي إلى التغير و اعادة التوزيع

،فالقوة هنا دخلت كعامل مهم أو سببا في حدوت التغير والذي قد يشمل كل أصناف التفاعلات كما النسق في حد ذاته وفق ذلك فمسألة اعادت التوزيع تتعلق بالأدوار والمراكز وفق لمنطق القوة عند بارسونز ، فالوظيفية تتضمن مفهومين متلازمين لكل منهما طبيعته وهما : البناء والوظيفة

" يشير مفهوم البناء الى العلاقات المستمرة والثابتة بين الوحدات الاجتماعية بينما يشير مفهوم الوظيفة الى النتائج والآثار المترتبة على النشاط الاجتماعي " [1] فخاصية الوظيفة هنا وفي جوهرها ديناميكية متغيرة وهذا يرجع متطلبات النسق وهذا الأخير يعد من المفاهيم الأساسية للوظيفية ، كما أظهرت الوظيفية وفق مستوى تحليلي ونظري أخر ارتباط مفاهيمها هذه بمفهوم أخر وهو الفعل الاجتماعي فالوظيفية كمدرسة ومن خلال تالكوت بارسونز تناولت مضمون التغير الاجتماعي في صلب نظرية الفعل الاجتماعي " متبنيا نظرية نسقية للفعل الاجتماعي الذي ينتج عن تفاعل (أفعال وفاعلين ومواقف) مجموعة من الناس مع بعضهم البعض في شبكة من العلاقات المتفاعلة بهدف الاشباع الأمثل لاحتياجاتهم الاساسية "[2] فتحليل الادوار والمكانة يعد بمثابة الوحدة الأساسية للوصول الى فهم الحركية داخل النسق الاجتماعي بالتركيز على عناصره ،فالمواقف الاجتماعية هي وضعية يوفرها النسق تسمح لأعضائه الفاعلين بأن يتفاعلون ما ينتج عنه وضعيات وأشكال أخرى ، كما وفرت لنا الوظيفية تقسيم نسقيا بقول بوجود أربعة أنساق فرعية لكل منها وظيفة محددة وهي مجتمعة تكون ما يسمى النسق الاجتماعي الكلي " وهذه الأنساق ووظيفتها هي : [3]

[1]-فاتن محمد عبد المنعم عزازي –مرجع سبق ذكره –ص 108 .

[2]-أحمد علي الحاج محمد :علم الاجتماع التربوي المعاصر-دار المسيرة للنشر والطباعة والتوزيع –عمان ،الأردن-ط 2012-ص 239 .

[3]-المرجع نفسه – ص 240 بالتصرف

* الاقتصاد: نسق فرعي يناط به الامداد بالمواد المادية وتوزيعها ووظيفته تحقيق التوافق مع البيئة أو تحقيق تكيف النسق مع الظروف المحيطة به

*السياسة: نسق فرعي وظيفته اختبار الأهداف الجمعية للمجتمع وتحفيز الناس على تحقيقها

*النظم القرابية : نسق فرعي وظيفته دعم التفاعل الاجتماعي المعاونة على مراقبة التوترات الشخصية من خلال عملية التنشئة الاجتماعية والضبط الاجتماعي

*الثقافة: نسق فرعي مثل الدين والتربية والقيم والعادات والاتصال الجماهيري ووظيفته تحقيق التفاعل بين عناصر النسق الاجتماعي الكلي " .

ويمكن أن نمثل ذلك في المخطط التالي :[1]*

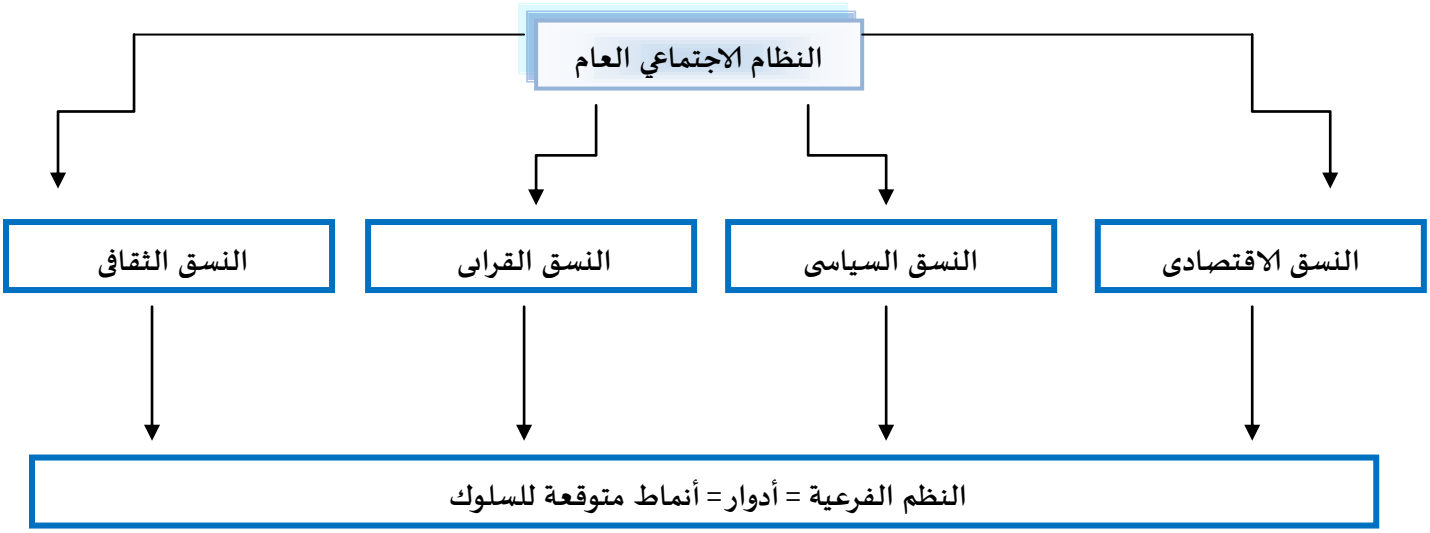

إن حقيقة التفاعل بين هذه الانساق وحتى داخل النسق الواحد هي ما يدلنا على خاصية التغير حيث يؤكد بارسونز أن التغيرات الاجتماعية تحدث عندما يختل التوازن داخل النسق الواحد فمثلا اختلال التوازن داخل النسق الأسري يؤدي على تغيرات وظيفية كما هو الحال في الطلاق ولا انحراف وغيرها من مظاهر التوتر الداخلية مما قد ينتج من تغير في الادوار والمراكز ومن جهة

[1]* - مخطط من اعداد الاستاذ

اخرى فإن خروج المرأة للعمل في المجتمعات المحافظة يعد تغيرا وظيفيا ليست فقط على مستوى النسق الاسري بل على مستوى النسق العام ، إن تخصص كل نسق بوظيفة اخرى قد اوجد حسب الوظيفيين التساند الوظيفي وفي المقابل هناك أيضا الاختلال الوظيفي وكلاهما يكون سبب لحدوث تغيرات كبيرة ،فاختلال التوازن داخل النسق حسب بارسونز يكون له مصدرين " الاول داخلي :وهي الضغوط الداخلية أو الذاتية وذلك تماشيا مع عدة تغيرات كظهور اختراعات وتغيرات سكانية أو صراع ..الثاني خارجي : ومصدره البيئة الطبيعية كالنكبات الطبيعية ،ظهور الثروات الجديدة الاحتكاك الثقافي .." وحسب ديناميكية التوازن التي يراها بارسونز لا يوجد نسق اجتماعي في حالة ثبات كامل وغالبا ما يكون في حالة توازن غير مستقر موضحا وجود ميكانزمات حفظ التوازن وضبط التوتر وهنا يؤكد على العامل القيمي أو الاخلاقي والذي يفسر من خلاله عملية التغير الاجتماعي باعتباره يمثل أعمق تلك التغيرات لأن القيم تعد مؤشرا لقياس درجة التوازن داخل النظام الاجتماعي .[1]

و ما يمكن أن نستنتجه أن ديناميكية النسق الاجتماعي هي مصدر للتغير الاجتماعي والذي يمكن تحليله أو تفسيره وفق مكوناته.

3.3 : النظرية التطورية [2]

تتعلق هذه المعالجة بمفهوم التطور والذي يعني الكائنات الحية المختلفة وتطورها والذي حدث على مر الملايين من السنين و نتج عنه تغير تلك الكائنات حيوانات أو نباتات وهذا يظهر من خلال نشؤ أنواع متعددة من الأنواع الأصلية وهذا يتحدد بعناصر التشابه والاختلاف وهذا ما كشفت عنه الاتجاهات التطورية في كل العلوم ،فهذا التطور يتم بطريقة تدريجية و تلقائية أما من

[1]-أحمد علي الحاج محمد – مرجع سبق ذكره – ص ص 240، 241 بالتصرف

[2]- محمد أحمد الزعبي – مرجع سبق ذكره – ص (44 – 49) بالتصرف

حيث الكتلة البشرية فإن مسألة التطور تتم في البناء والوظائف وهذا ما تكلم عنه إبن خلدون في أحوال العمران والتمدن في الملك والسلطان والكسب والمعاش والصنائع والعلوم إلى غير ذلك،فإن فكرة التطور تبعا لهذا التحليل ترتبط بفكرة التطور فانتقال المجتمعات البشرية من مستوى ثقافي إلى مستوى آخر من خلال أهم عناصرها وهي السيطرة على الطبيعة كما أكد ذلك بوتومور يعد حقيقة علمية ،فقد استطاعت الانسانية وفق هذا المنظور التقدمي من التغلب على الكثير من الصعاب والآفات كالأمراض والتخلف والجهل ...إلخ مع ضرورة التأكيد على التباين النظري حول فهم سيرورة ذلك فأشكال التقدم والتطور منهم من يقول أنها خطية مستقيمة و منهم من يذهب إلى أنها حلزونية وهل هي سريعة أم بطيئة و هل تتم بالتدريج أو بقفزات و طفرات كالكوارث .

كما أن مسألة التطور البيولوجي أخذت حيزا في المقارنة خاصة أواخر القرن 19 و بداية القرن 20 وكان ذلك نتيجة لما حققته علوم الحياة و المادة من اكتشافات على يد ماندیل و شارلز داروبين ولامارك فقد كان لنشوء أصل الأنواع لداروبين والمقرون بالانتخاب الطبيعي تأثير كبير عن المفكرين خاصة في الظواهر الاجتماعية وربطوا ذلك بأصل اللغة والحضارات والسياسة ...إلخ .

كما يجب أن نؤكد أن الأفكار التي حملتها نظريات التطور لم تكن جديدة على الفكر البشري وإنما كانت تمثل في حد ذاتها تطورا إنسانيا وأساسيا أحدث قفزة نوعية في تقريب الجانب البيولوجي والاجتماعي فقد تعاقبت تلك الأفكار من العصر اليوناني حتى العصر الوسيط ،أي من هيراقليدس وأفلاطون والفرابي إلى إبن خلدون وتواصل ذلك في العصور الحديثة والمعاصرة (جون جالك روسو دي كوندرسيه وسان سيمون) حيث أن ما كان يربط كل هؤلاء هو نظرتهم وفق فكر تطوري ومن ما وضعوه من تصنيفات ،فإبن خلدون مثلا (1332-1406) فقد تكلم عن المماثلة

البيولوجية والتطور الاجتماعي وأكد ذلك فيما طرحه حول أعمار الدول كما للأشخاص و أكد أن الدولة في الغالب لها ثلاثة أجيال ،أما سان سيمون (1760-1825) قسم تاريخ الإنسانية إلى مراحل تطورية ثلاث أولها فجر البشرية وتنتهي بسقراط والثانية تبدأ بسقراط سارية المفعول حتى عهده والثالثة المرحلة العظمى ليصبح فيها العلم بمثابة القوة الروحية الجديدة و تكوين القانون العام .كما وضع جون باتيست لامارك (1744-1829) نظرية عامة عن التطور هي وراثة الصفات المكتسبة حيث ربط بين البيئة والصفات الوراثية منتقدا النظرية الميتافيزيقية في ثبات الأنواع ومن أهم ماقولاتها أن التعديلات في الأعضاء والتي تحدث نتيجة لعوامل يورثها الآباء للأبناء و ينتج عن ذلك تغير في أشكال ذريتهم مع الزمن و تعاقب الأجيال ،كما سار في نفس الاتجاه الأنثربولوجي الأمريكي لويس مورغان (1818-1881) في كتابه التاريخ القديم حيث ذهب إلى أن تاريخ الجنس البشري واحد في مصدره وخبرته وتقدمه وقد تتبع تطور الحضارات وتطورها ووضع لذلك سلما لدرجات لابد أن يجتازها كل مجتمع أو حضارة وهي :

المرحلة الوحشية :هي فترة المنتجات الطبيعية الجاهزة للاستعمال ومميز هذه المرحلة هو التملك .

المرحلة البربرية : وقد اقترنت بتربية المواشي والزراعة وزيادة الانتاج البشري وتطوره .

المرحلة الحضرية : والتي تميزت بوصول الانسان إلى تحويل المنتجات الطبيعية إلى أخرى جديدة (فترة الصناعة والفن) .

وما ميز هذه النظرة التطورية هو تفوق التيار الداروييني بداية من النصف الثاني من القرن 19 في مسألة التطور ،حيث أكدت نظريته على مسائل مهمة منها :

توجد في الطبيعة اختلافات في الأفراد و الأنواع .

عدد أي نوع يميل إلى الازدياد بنسب هندسية .

يحدث التنازع على البقاء والصراع من أجل الحياة بين الأفراد نتيجته القضاء على غير الصالحين للبقاء ،وهؤلاء الصالحون يتكاثرون .

ينتج عن عملية التنازع و الصراع من أجل البقاء والحياة ظهور الانتخاب الطبيعي .

انبثقت من هذه الأفكار ما يسمى بالداروبينية الاجتماعية كدليل على تأثر علم الاجتماع بنظرية داروبين وظهرت تبعا لذلك محاولات لاشتقاق قوانين التطور الاجتماعي من التطور البيولوجي،فالمجتمع البشري وفق الداروبينية الاجتماعية هو ميدان للصراع الاجتماعي وحسب نظرهم هو بين الأقوياء والضعفاء .

ولقد سار الفكر التطوري في خطين رئيسيين :[1]

1-التركيز على عنصر واحد من عناصر الحياة الاجتماعية أو الثقافية وتحديد المراحل الزمنية التي سارفيها المجتمع

2-النظر الى التطور الكلي في بناء المجتمع

ويكمن الخلاف بين المفكرين في عدد المراحل وطبيعة العامل المحرك ،فقد افترض هنري مورغان في كتابه"المجتمع القديم" أن مراحل التطور التكنولوجي ونظم القرابة ترتبط بمختلف المؤسسات الاجتماعية و السياسية .

وانطلاقا من ذلك فقد انبثقت النظرية الخطية وأخرى دائرية لتفسير حركة أو مسار التطور

-**النظرية الخطية** : حيث اهتمت بالتحولات التقدمية المستمرة والموصولة في النهاية بهدف محدد في خط مستقيم

[1]-فاتن محمد عبد المنعم عزازي –مرجع سبق ذكره –ص ص 107،106

-**النظريةالدائرية** :يؤكد أصحاب هذه النظرية أن التغير يتجه صعودا وهبوطا ومن أشهر روادها ابن خلدون و تونبي حيث يؤكد ابن خلدون بأن المجتمع كالفرد يمر بمراحل منذ ولادته حتى وفاته وأن للدول عمر كالأشخاص وعمر الدولة ثلاثة أجيال والجيل 40 سنة أي عمر الدولة 120 سنة حيث تمثلت مراحل تطور الدولة عنده في :

- مرحلة النشأة والتكوين وهي مرحلة البداوة
- مرحلة النضج والكمال وهي مرحلة الملك أين يكون تركيز السلطة بيد شخص أو أسرة أو أمة
- مرحلة الهرم والشيخوخة .

4.3- نظرية الصراع (الماركسية)

مثلت الأفكار الماركسية مسيرة نحو الثورة والتغيير الشامل و تبنت في سبيل ذلك أفكار لاقت الكثير من الرفض والانتقاد كما كسبت كذلك الكثير من التأييد وما يميز المنظور الماركسي للتغير الاجتماعي هو نظرته الخاصة للعالم ولكل الأفكار التي حاولت أن تفهمه ،فقد أكد "أن الفلاسفة لم يفعلوا شيئا غير أنهم فسروا العالم بأشكال مختلفة بينما المهمة هي في تحويله"[1] ،لقد كان ماركس ثائرا قويا على كل أشكال الركود ولقد طرح لذلك أفكار ساهمت في ثورة الطبقات العاملة من خلال فهمها لمسألة التحول والتغير فقد بدأت الطبقة العاملة في أوربا في القرن 19 والبروليتاريا في الاتحاد السوفياتي بالثورة الاشتراكية وصولا إلى الثورة في الصين ،ومن جهة أخرى فقد أعطى ماركس نظرته حول تغيير العالم "والتي تتطلب النظر إلى ما هو موجود بدون إضافة واعتبر أن الفكر والوعي من منتجات الدماغ وقد اعتبر أن الانسان بفكره وفعالياته العملية قادرا

[1]-محمد أحمد الزعبي –مرجع سبق ذكره- ص 92

على فهم الكون ومعرفة أسراره بصورة مستمرة ،وتوجيه مسيرة التاريخ بدلا من التفرج عليه... ،وفق الماركسية فإن الحياة الاجتماعية هي شكل خاص من أشكال حركة المادة تحتوي دوافع وأسباب مصادر التطور وهذا ما يفسر الانتقال من تشكيلة اجتماعية اقتصادية متقدمة كما أن تحويل العالم يتطلب وضع نظام ينظم الممارسة الانسانية ويسير بها في اتجاه حركة التاريخ وليس العكس ،كما أن إنتاج الناس لحياتهم يجعلهم يؤسسون علاقات محددة وضرورية وهي علاقات إنتاج تتطابق مع درجة تطورهم وهذا ما يتشكل منه البنيان الاقتصادي للمجتمع وهو حسبه ما يشكل الأساس الواقعي الذي يشيد فوقه البنيان العلوي ،فحسب ماركس ليس وعي الناس من يحدد وجودهم ولكن وجودهم الاجتماعي هو الذي يحدد وعيهم "[1].

وتنظر الماركسية إلى حقيقة النظام بين الطبقات على أنه ميزة ميزت التاريخ بأسره وهي وفقا لهذا تقسم المجتمع مهما كان إلى طبقتين أساسيتين(طبقة تملك وطبقة لا تملك –طبقة مستغَلة وطبقة مستغِلة) وأن الصراع هو محرك التاريخ نحو الأمام ويتم ذلك وفق قوانين كبرى ونجد جذور ذلك في الاقتصاد وما يربط بين القوى المنتجة وقوى الانتاج كما أن الوعي بمتناقضات الحياة المادية أي بالصراع بين عناصرها هو الوعي الحقيقي بالثورة ووجود طبقة تقود الثورة رغم وجود طبقات أخرى مشاركة يعبر عن المكانة التي تحتلها طبقة ما في سلسلة الانتاج فهي طبقة ثورية .

فنجد أن الماركسيون يرون بأن الصراع على القيم والمسائل المادية " أمر عادي في المجتمعات المنقسمة طبقيا وهذا يعود في رأي ماركس الى أن مختلف الجماعات أو الطباقات لها

[1]- المرجع السابق –ص (93-94) بالتصرف

حاجات أو رغبات مختلفة تجلب الصراع بينها في نهاية الامر ...فالمجتمعات المنقسمة طبقيا يمكن أن تظل في حالة استقرار ونظام لفترات زمنية طويلة " [1]

ولقد أكدت الماركسية أن الصراع الطبقي هو محرك للتاريخ مع وجود صراعات أخرى كالصراع الديني والفكري ...الخ ،بينما ترجع الاشتراكية إلى الوعي النظري ضمن نسق متكامل فالبروليتاريا هي طبقة تملك ميزة ثورية يتغير بموجبها وعي الإنسان بتاريخه وحقه فهي واعية بمعاناتها وآلامها وهي في مواجهة البرجوازية لأنها هي من وقعت عليها آثار الاستلاب الذي خلفته الملكية الخاصة ،فهي مطالبة بحذف الواقع الذي أوجدها وبحذف ذاتها فقد ذهب لينين إلى أن " البروليتاري الذي لم يدرك زعامة طبقته ينكر هذه الفكرة ، هو عبد لا يدرك وضعه كعبد وهو في أحسن الأحوال يناضل في سبيل تحسين وضعه وليس في سبيل دك نظام العبودية"[2] ،بالنسبة لماركس القوة تمثل مفهوما مركزي في طروحاته حيث تتجسد وجوديا بالطبقات الاجتماعية التي تشكل المجتمع والتاريخ والعملية الاجتماعية وآلية التغيير" .

فحسب الطرح الماركسي فالتناقض بامكانه احداث تنمية في المجتمع وقصد بذلك ما يحدث " من عداء بين نمط الانتاج وعلاقات الانتاج ...فتوازن القوى الاقتصادية يمكن أن ينتقل الى جماعة جديدة دون المساس بالنظام الاجتماعي القديم " [3] .

ضف الى ذلك نجد أن الفكر الماركسي قد ركز على مسألة مهمة وهي ملكية الأفراد والتي من خلالها وضعهم الاجتماعي وهذا ما كان سببا في تكون وظهور وعي اجتماعي خاص ميز طبقة دون أخرى فليس كل طبقة اجتماعية بإمكانها احداث ثورة لأن ذلك يتطلب المسار

---

[1]-مصطفى خلف عبد الجواد :**نظرية علم الاجتماع المعاصر** – دار ميسرة للنشر والتوزيع والطباعة-عمان،الاردن –ط2- 2011-ص 171 .

[2]- محمد أحمد الزعبي – مرجع سبق ذكره- ص 101 .

[3]- مصطفى خلف عبد الجواد – مرجع سبق ذكره – ص 173 .

السابق ولقد ارتكز ماركس على ما يعتبره الأغلبية الساحقة وهم من لا يملكون وسائل الانتاج وهم متناقضون مع الرأسماليين وقد أكد أن هذا التواجد سيكون حاضر ومستمر خلال كل حقبات التاريخ القادمة مع وجود التغيرات العامة فملكية وسائل الانتاج وصفها بأنها المصدر الوحيد للقوة الاجتماعية والاقتصادية وهو لا يفرق بين القوة و الملكية الاقتصادية " ويبدو ذلك في تصريحاته حول النقود .

وحسب التحليل السوسيولوجي المعاصر ليس بالأهمية لاهتمام بتحليل قوة الطبقة وإعادة إنتاجها بل الأهم من ذلك التوجه إلى تحليل الدولة والاهتمام بمخرجاتها وقوتها وعلاقتها بقوة الطبقات .إن هذا الفكر الماركسي الجديد يعد نقدا للفكر الكلاسيكي وتراجعا عن كثير من التوصيفات الحادة التي تبناها أسلافهم وخاصة عندما تكلموا عن الدولة الحديثة بأنها تمثل مصالح البرجوازية كما نظروا للقوة السياسية باعتبارها القوة التي تمتلكها طبقة لسحق طبقة أخرى .

5.3 : التفاعلية الرمزية

تندرج هذه النظرية ضمن مايعرف بالبدائل النظرية من خلال مسار التنظير الاجتماعي وخاصة اذا علمنا ان أنها تضمنت أفكار وقضايا من زاوية أخرى مثلت حسب وجهة نظر معينة جرأة وحيوية في قراءة المجتمع والحياة الاجتماعية في **حالة التفاعل ومن خلال التفاعل** ، وهنا لا بد ان نركز على ان التنظير الكلاسيكي كان يوفر نظرة شمولية تأويلية تحيل الفكر على قضايا في اغلبها عامة مع نوع من التجريد والتعميم على عكس ما طرحته التفاعلية الرمزية حيث وجهت الفكر الى خاصية تمارس بها الحياة الاجتماعية وهي **التفاعل** و**بالرموز** تنشأ منها **المواقف**

فقد ظهرت التفاعلية الرمزية خلال ثلاثينيات القرن الماضي بعدما تأثر مؤسسها وهو **جورج هربرت ميد** بأفكار علم النفس خاصة تحليلات **وليم وينت** النفساني الالماني والتي أسسها في علم النفس

الفردي وعلم النفس الفزيولوجي ما دفع **بميد** الى بلورة اتجاه نظري حيث " تنصبت هذه النظرية من منطلق نفسي اجتماعي يبحث في مسألتين رئيسيتين تدخلان في نطاق اهتمام الدراسات الأسرية الرئيسية :التنشئة الاجتماعية والشخصية " [1] وتعد هذه الفكرة مهمة جدا للدارسين والمهتمين فهي توضح المحور الأساس لهذا التوجه النظرية حيث ان كلا من الشخصية والتنشئة الاجتماعية تتأسس فيها مسألة التفاعل كما أن حضور الرموز ودلالتها تعد أدوات لدى الفاعلين في مواقف معينة

فمثلا التنشئة الاجتماعية تعرف انها عملية مستمرة تهدف الى تحويل الانسان وعبر مراحل بداية من الميلاد من كائن بيولوجي الى كائن اجتماعي ، حيث يتم ذلك بالتفاعل وفي كثير من الاحيان بالرموز والاشارات وتبرز تبعا لذلك مواقف تعيد بناء الحياة الاجتماعية وتؤيد استمرارها " إن الباحثين من خلال مدخل التفاعل الرمزي يركزون على فكرة ان التنشئة الاجتماعية كعملية مستمرة مدى الحياة وهي تتضمن مسارات من التغير الاجتماعي ..." والمقصود هنا هو المراحل التي يمر بها الانسان وما تحمله ومن دلالات كما يلي :

- المعايير والقيم (منذ الطفولة حتى سن الرابعة والعشرين)
- الزواج (حوالي عشرين)
- الوظيفة والانتقال الى وظيفة (من الثلاثين)
- جد (الخمسين)
- واخيرا مرحلة المعاش والتقاعد

[1] -سناء حسين الخولي :**الأسرة والحياة العائلية**-دار المسيرة للطبع والنشر والتوزيع-عمان،الاردن-ط2-2015 –ص 116 .

لا يعد هذا تحديد ولكن هو نموذج لحالة التغير في مسارات التنشئة الاجتماعية فكل مرحلة تعبر عن شخصية فهناك تلازم بين التنشئة الاجتماعية والشخصية ياعتبارهما دليل على اختلاف رؤية الانسان للحياة وتفاعله معها حتى ان المعاني والدلالاتها تتغير من مرحلة عمرية الى أخرى ، فالفرد يحتاج الى عمليات تنشئة اجتماعية مستمرة تبعا مواقف جديدة .

" ويركز التفاعل الاجتماعي كما يعرفه **هربرت بلومر(1969)**على ثلاثة مقدمات منطقية هي :[1]

1-أن بني الانسان يتعاملون مع الأشياء على أساس معانيها يالنسبة لهم والتي قد تكون جماد او مخلوقات أدمية أو نظم او مثل عليا أو أنشطة تتصل بالأخرين

2-إن المعاني مشتقة أو ناشئة عن التفاعل الاجتماعي الذي يمارسه الفرد مع رفاقه ويقصد بها مصدر المعنى والذي نتوصل اليه بطريقتين إما باعتباره جوهر (الانسان انسان) أو باعتباره صادر من تركيب نفسي وعقلي (فالذكريات والمثل العليا والمشاعر تنتج عنها معان

3-إن هذه المعاني يمكن تناولها وتعديلها من خلال عملية تفسيرية يستخدمها الفرد في تعامله

يمكن ان نعتبر هذه المقدمات بمثابة فرضيات تنطبق مع الأقسام الثلاثة التي جاءت في كتاب **جورج ميد**

(**العقل والذات والمجتمع**) حيث ركز على الخاصية التي تفرق بين الانسان والحيوان والتي هي طبعا اللغة أو الرمز ،

فالحيوانات لا تتواصل مثل الانسان فعندما تتشاجر الحيوانات تظهر عليها عدوانية وخوف(تشعر) ولكن لا يوجد بينها فهم بينما إذا أراد الأب ان يعاتب إبنه سيخاطبه بما يجعله يفهم أو يرسل اليه

[1]-سناء حسين الخولي –مرجع سبق ذكره –ص ص 118،117 بالتصرف

إشارة رمزية وهنا تحدث رد فعل بين طرفين هما الأنا والاخر وإذا تكرر ذلك في بيئة معينة فإنه سيصبح معنى مشترك ويتطور في سياق عملية التفاعل – القدرة على التامل – الخيال – حركة الفكر والتأويل والذي يرى فيه ميد مصدرا للابداع والاصالة والتلقائية

ومن نستطيع ان نحدد المفاهيم الاساسية للتفاعية الرمزية فيمايلي :

1-اللغة أو الرمز وهو الدال على التفاعل

2-الأنا والأخر وهما الفاعلان

3-المعنى المشترك وهو نتاج التفاعل ويعد موقفا

4-التأويل وهو حركة الفكر نحو انتاج حياة اجتماعية

رابعا: معوقات التغير الاجتماعي

قبل أن نحدد معوقات التغير الاجتماعي لابد أن نوضح ما المقصود بالمعوقات وهي " تلك العقبات التي توجد في مسارات التغير الاجتماعي خاصة اذا كان التغير مقصودا وبشكل ظاهر والهدف منه احداث تغير في البناء الاجتماعي بشكل خاص أو عام ،وعليه فان هذه المعوقات او العقبات قد تكون أو لا تكون حسب كل مجتمع كما أن درجة تأثيرها تتحدد وفق ظروف متشابكة "ويجب أن نعرف أن التغير الاجتماعي المخطط يشمل عملية مواجهة مع النظم السائدة وقد تمتد تلك المواجهة لتشمل مجالات متعددة تتعلق بالقيم والاتجاهات والمعرفة والمهارات ..." [1].

وهذا ما يطرح أمامنا مسألة أخرى غير المعوق وهي المواجهة ،إذ أن التغيير أو التغير المقصود خاصة المخطط له يخلق مواجهة قد تشمل عديد المجالات التي تكون البناء الاجتماعي ،كأن تكون المواجهة قيمية أو اتجاهية أو معرفية أو مهارية ،فالحديث عن ما يمكن أن يعوق عملية

[1]-سيف الاسلام مطر :التغير الاجتماعي ،دراسة تحليلية من منظور التربية الاسلامية- دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع –المنصورة،مصر-ط1-1988-ص 12 .

التغير الاجتماعي –والتي قلنا فيما سبق أنها تحدث وفق مبدأ الحتمية أي أنه تلقائي ولا ارادي – كل هذا يجعلنا نفكر في طبيعة بعض الحقائق التي قد تكون ذات قوة مؤثرة في مساره إلا أنها لا تلغيه جملة واحدة ،فالعوامل المعيقة للسيرورة الاجتماعية لا توقفها بقدر ماتكون هي نفسها عناصر جديدة لها ،وهذا ما ينطبق على أفكارنا حول التغير الاجتماعي وما يتخلله من معوقات التي اختلف المحللون في رصدها وتصنيفها حيث توصلنا من خلال عدة مصادر الى أن نستنتج أن العائق الكبير لعملية التغير الاجتماعي يكمن في جانب ذاتي يتعلق بالأفراد في أي مجتمع .

وعموما يمكننا إيجاز أهم تلك المعوقات فيما يلي :

1.4 – العوائق الاجتماعية :

من أهم العوائق الاجتماعية للتغير نجد :

–الثقافة التقليدية : وهي تترجم ميزة اجتماعية محافظة ترفض الجديد والتجديد ونجدها في المحافظة على ماهو تقليدي ،"وقد بين ويليام أوجبرن أن النزعة المحافظة عند كبار السن والميل للمحافظة على القديم واستاتيكية –ثبات–العادات والتقاليد كلها تقاوم التجديد المادي والتغير بوجه عام" [1]،فعند الهندوس مثلا يقدسون الأبقار ولا يقدمون على ذبحها أو أكلها حتى ولو وقعوا في المجاعة .

كما أن تقبل الافراد للأنماط الجديدة في حياتهم لا يكون بالسهولة اذ أنه يقاوم بشدة كأن تقنع بعضهم في شقق العمارات الجماعية أو ما يسمى بالسكن العمودي وهنا تدخل عدة اعتبارات

[1]-دلال ستيتة – مرجع سبق ذكره-ص 166 .

أهمها الابقاء على النمط الأسري الممتد والذي بدوره يحافظ على بناء اجتماعي معين ويدخل تحت هذا : [1]

-طبيعة البناء الطبقي :فالنظام الصارم والمغلق يعيق عملية التغير الاجتماعي .

-الميل للمحافظة على الامتيازات :وتظهر المحافظة من الفئات التي تخشى زوال مصالحها .

-عزلة المجتمع :كما هو الحال في وظعية البلدان المستعمرة

- المحافظة على القيم والخوف من التغير:وتتبناها الجماعات المحافظة (كما رفضت سياقة المرأة للسيارة في السعودية)

- تماسك الجماعة خاصة في المجتمعات الريفية والذي يشمل :

- الالتزام المتبادل داخل الاسرة
- الديناميات الجماعية الصغيرة

عدم التجانس في تركيبة المجتمع :الاختلاف والتباين في التعليم،الجنس،النوع،الديانة والضع الوظيفي يؤدي الى تضارب مصالحهم .

-النزاعات : والتي تبرز لدى :

- التحزبات
- الجماعات المصلحية
- مصادر السلطة

[1]-دلال ستيتة – مرجع سبق ذكره - ص 169 بالتصرف

2.4 – العوائق الاقتصادية :

تعد الحياة الاقتصادية بكل جوانبها ركيزة هامة لفهم الحياة الاجتماعية ،وهي ذات أبعاد ومكونات كما أن العديد من مظاهر التغير الاجتماعي تحسب للعوامل الاقتصادية ،غير أن الواقع الاجتماعي يمكن أن يكشف لنا على وجه آخر تكون فيه تلك العوامل بمثابة عوائق ،أما عملية التغير الاجتماعي ،وهذا حسب العديد من الأسباب والتي تختلف من مجتمع الى آخر ومن أهم تلك العوامل :[1]

- ندرة الاختراعات والاكتشافات العلمية :وهذا العمل مرتبط بعوامل فرعية أخرى تتمثل في انخفاض المستوى العلمي والمستوى الاجتماعي وأن مقولة الحاجة أم الاختراع لا تكفي وحدها .حيث أن دعم الكفاءات وتثمين المعارف المجددة يعد أحد العوامل التي تدفع بعجلة التغير والتغيير وتؤدي الى خلق فرص حياتية أكثر اتساعا لفائدة المجتمع ككل وتغير من واقع ووقائع البناء الاجتماعي .

- مقاومة الاختراع :حيث يبدل الأفراد جهد الاختراع معين لكن الناس لا يتقبلونه بسهولة وتلك وضعية ربما لها علاقة بالأولى (ندرة الاختراعات)رفض الاختراعات واهمالها تكون لها أسباب ثقافية عميقة قد تدخل فيها عوامل أخرة تؤدي الى فتور واهمال اجتماعي لاي جهد .

- التكلفة المالية :فارتفاع التكلفة المالية يحول دون امتلاك التكنولوجيا وبالتالي حدوث التغير الاجتماعي

- محدودية المصادر الاقتصادية :فشح الموارد الاقتصادية لدى بعض المجتمعات يعيق التغير .

[1] اسماعيل محمد الزيود-مرجع سبق ذكره- ص 150 بالتصرف

3.4 – العوائق السياسية :

يمكن أن نحددها في :

- **عوائق داخلية :**

–ضعف الايديولوجية التنموية

–تعدد القوميات والأقليات داخل المجتمع

–عدم الاستقرار السياسي

- **عوائق خارجية :**

–السياسة الامبريالية

–الحروب الخارجية

4.4 – العوائق الثقافية :

–البيئة أو المكان

–العادات والقيم :على اعتبارها أحد مكونات الهوية الاجتماعية للأفراد

–نوعية التراث أو طبيعته

5–أنماط التغير الاجتماعي

ان محاولتنا استنتاج تقاربات نظرية تخص أنماطا أو أنواعا معينةمن التغير الاجتماعي يفرض علينا جانبا من التركيز ،إذ أن ترجمة وتحويل ما يحدث في عملية التغير الاجتماعي إلى أنماط يضعون أمام البناء الاجتماعي " ففي في تحليلنا ينبغي أن نحدد مفهوم للبناء الاجتماعي في نقطتين الأولى أن البناء شيء ثابت نسبيا إلى نقطة أو نقاط ذات أهمية خاصة مثال ذلك أن الأم في علاقتها مع طفلها يتغير يوميا وكلها مستمرة فدورها كأم يبقى ثابتا ،الثانية أننا نربط

البناء بالوظائف (التنشئة،الحماية ...) وبهذا نقول أن التغير الاجتماعي عبارة عن تغير في بناء النسق الاجتماعي ،أي هذا الذي كان ثابتا وغير متغير نسبيا "[1].

إن هذه الفكرة جعلتنا نتبنى طرح أنواع التغير الاجتماعي من خلال ثلاث أنماط وهي :

1.5 – نمط التغير في النظام :

" كتحول من نظام سياسي الى آخر أو من نظام تربوي الى آخر " [2] وهو يتضمن الأنواع التالية :

- التغير في البناء الاجتماعي :والتي تعني صورة تنظيم معين (اشتراكي ،رأسمالي ،ديمقراطي ...)
- تغير أهمية القطاعات الاقتصادية (كالتغير في المداخيل)
- التغير في أساليب ووسائل الانتاج
- نمو المدن :وهو تغير في أشكال العمران

2.5– نمط التغير في القيم :

" أكثر التغيرات البنائية أهمية ،التغير في المستويات الشاملة والتي نطلق عليها اسم القيم "[3]ويمكن أن يحتوي هذا النمط على الأنواع التالية :

- التغير في أشكال المعارف و العلوم وطرق التفكير كالتحول من الخرافة الى العلم و نمو المعرفة
- التغير في أشكال التعبير في الأدب و الفنون التشكيلية و الموسيقية باعتبارها قيم انسانية

[1] محمد عاطف غيث: مرجع سبق ذكره – ص 22

[2] -أحمد على الحاج محمد – مرجع سبق ذكره – ص 229

[3] -محمد عاطف غيث – المرجع السابق –ص 22

3.5 – نمط التغير في المراكز و الأدوار :

في هذا الجانب "قد يحدث التغير في أشخاص بالذات يقومون بأدوار في النسق الاجتماعي ذلك خلال فترة طويلة من الزمن تصبح مثل هذه التغيرات لا مفر منها لأن الناس يتقدمون في السن و يحالون على المعاش أو يموتون "[1] ويمكن أن نضمن هذا النمط أنواع هي :

- التغير في العلاقات الاجتماعية وكثافتها ومستواها والتي تعبر عن تغيرات تحدث في المكانة والمستوى التعليمي و المهني ...الخ

- التغير في شكل الاسرة الكبيرة الى الاسرة الصغيرة المستقلة وماينتج عنه من عمل المرأة وتربية الأطفال وتغير الوظائف ...الخ .

من جهة أخرى تأخذ انماط التغير الاجتماعي أبعادا متعددة وقد عالجتها **إعتماد علام** وفق أسس كمايلي :

" 1– من حيث المجال

أ– التغير الاجتماعي

ب– التغير الاقتصادي

ت– التغير الثقافي

2– من حيث اتجاه التغير

أ– الاتجاه الدائري

ب– الاتجاه الخطي

[1]- محمد عاطف غيث: مرجع سبق ذكره - ص 23

3- من حيث مستويات الحدوث

أ- التغير على مستوى الجماعات أو الوحدات الصغيرة

ب- التغير على المستوى الشامل (الوحدات الكبرى) "[1]

وعليه يتضح لنا أن التغير الاجتماعي هو عملية تحدث في المجتمع وفق أنماط تختلف حسب أبعاد تستدعي فهمها وتحليلها وفق ذلك ، فالمجال يعطينا تحديدات أساسية لمسائل التغير الاجتماعي تتعلق بالأنساق الأساسية (الاجتماعية ، الاقتصادية ، الثقافية ....) وغيرها وكل نسق له ما يميزه عن الاخر فيما يرتبط بالتغير الاجتماع فإذا تحدثنا عن التغير الثقافي حتما سيكون له خاصية مفاهيمية وتحليلية ونفس الشيئ يقال عن الاجتماعي والاقتصادي ،بينما اتجاه التغير الاجتماعي تعطينا نوعين هما الدائري والخطي وذلك وفق المرجعية النظرية المتعلقة بالتطورية والمتعلق بالأساس بطبيعة كل مجتمع ومساره التطوري وما يحصل من تحولات بارزة ،كما أن حدوث التغير الاجتماعي مرتبط بمستويين الاول يشير الى الوحدات الصغرى او ما يعرف بالميكروسوسيولجي (جماعة العمل ، الأسرة ، الأقران.....) والثاني يشير الى الوحدات الكبرى أو ما يعرف بالماكروسوسيولوجي والتي عادة تعني الكل الاجتماعي وما يحدث على مستوى المجتمع ككل (التطور الاجتماعي – البنية الاجتماعية – الصراعات الاجتماعية .....)

6-مجالات التغير الاجتماعي :

إن الحديث عن مجالات التغير الاجتماعي سبق الاشارة اليه في انماط التغير وبالتحديد في التنميط الاول النتعلق بالمجال أو الموضوع ولكل تكون أفكارنا مترابطة لا بد أن نشير قضية

[1]- احمد زيد و اعتماد علام : **التغير الاجتماعي** -مكتبة الانجلو المصرية – القاهرة، مصر – ط 1- 2006- ص 131

مهمة في سياق معالجتنا لموضوع التغير الاجتماعي وهي أن ما يحدث في الواقع الاجتماعي هو جد متصل ومتشابك وان هذه المحاولات المتعلقة بفرز الانماط وتحديد المجالات تعد في الأساس نظرية وتساعد الباحث والمهتم والدارس الى تبني رؤية واضحة حول مواضيع التغير الاجتماعي ،خاصة أن تحديد المجالات بقدر ماهو مهم إلا أنه لا يجب أن يعزل نظرتنا الشاملة لكل ما يتعلق بحدوث التغير الاجتماعي ،فملا ما يحدث من تغيرات في الأسرة ليس بمعزل عن التغيرات الأخرى الاقتصادية والسكانية وغيرها ، إن التحليل السوسيولوجي لعمليات التغير الاجتماعي يضعنا امام هذه الحقائق المفصلية لان التغير الاجتماعي من وجهة نظر اخرى مرتبط بكل الظواهر الاجتماعي .

وعلى هذا الأساس سنحاول في هذه الورقة أن نتطرق الى بعض من مجالات التغير الاجتماعي والتي نقصد بها الحيز الاجتماعي الذي يحدث فيه التغير ومنه يكسب موضوع يختلف في طبيعته وعناصره وتحليله ، وسننطلق من المجال الاجتماعي الكلي وما يحتوي من مجالات فرعية وسنركز على مجالين لهما علاقة بباقي المجالات نظرا لأهميتهما وهما :

- المجال الأسري
- المجال الاقتصادي

ومنه سنحاول توضيح ما يتعلق بكل مجال من تغير والذي سيساعدنا على فهم أطر تتعلق بالواقع الاجتماعي كمايلي:

1- المجال الأسري : يعد علم الاجتماع هو الفرع الاكاديمي الأساسي الذي اهتم بالبحث المكثف عن الأسرة في سياق عديد التضاربات الايديولوجية بالأساس حيث نستطيع ان نفهم من

خلاله أن الأسرة في الغرب تختلف عن الأسرة في الشرق وان الأسرة المسلمة هي غير الأسرة المسيحية والى غير ذلك من التحديدات ،وبناءا عليه توفرت لدينا عديد التحليلات المهمة ومنها ان " علم الاجتماع التقليدي ينظر الى الأسرة على اعتبارها مؤسسة رئيسية مسؤولة عن تربية الأطفال الى ان يصيحوا راشدين ناضجين وقادرين على القيام بعمل ...) [1]

ومن خلال هذا التعريف يمكننا أن نربط الأسرة بعديد الصور المتعلقة بالتغير الاجتماعي نحددها فيمايلي :

- الأسرة كيان اجتماعي ينشأ وينمو وفق مسار تطوري
- الأسر تختلف فيما بينها في الحجم والعمر
- حدوث تغيرات مستمرة تمس الطبيعة من ممتدة الى نووية
- تعرض أفرادها الى تغيرات جوهرية تتعلق ب(الحالة العمرية ، الحالة الاجتماعية ، الحالة الصحية ....)

وهذا ما يمكن أن نحصره في عنصر مهم هو:دورة حياة الأسرة : كلنا أو اغلبنا – على الأقل – سمعنا بهذا المصطلح فماذا يعني ؟

" يشير هذا المصطلح الى تتابع الاحداث التي تمر بها أسرة معينة منذ قيام الزواج وحتى وفاة الزوجين وما يحدث خلال هذه الفترة ،طالت ام قصرت ، من ميلاد أو زواج للأبناء وكذلك

[1]- جون برنارد : **دراسات عائلية مدخل تمهيدي** -ترجمة أحمد رمو - منشورات دار علاء الدين ،للنشر والطباعة والتوزيع -سوريا –ط1 2022- ص 13

العمليات والمناسبات المختلفة التي تواجهها والتربية الأطفال وتنشئتهم وهذا الى جانب الظروف العديدة التي تصاحب سن الشيخوخة ."[1]

من خلال ما سبق يتضح لنا حجم وطبيعة التغيرات التي تحدث داخل الكيان الأسري ولكي يسهل علينا فهمها يمكننا أن نرتبها كمايلي :

- الزواج
- ميلاد الأبناء
- زواج الأبناء
- عمليات ومناسبات
- تربية وتنشئة
- شيخوخة
- وفاة

وكل هذه العمليات الاجتماعية تعبر عن **جملة التغيرات والتحولات الأساسية** التي تتعرض لها الأسرة وما يصاحبها من أخرى ثانوية فالزواج مثلا يطرح مسألة مهمة في علم الاجتماع الاسري تتعلق بما يعرف بأسرة التوجيه وأسرة الانجاب حيث انه في نفس الوقت الذي تتم فيه تكوين أسرة جديدة من زوجين رجل وإمرأة (أسرة التوجيه) يغير ذلك من تكوين أسرة سابقة لها (أسرة الانجاب) ، كما ان ميلاد أبناء في الأسرة وعددهم يتحكم في طول او قصر الحياة الأسرية وتقصر عند خروج الأولاد ومغادرتهم للأسرة لأسباب كالاستقلالية في الزواج أو الهجرة أو الوفاة

[1] أحمد عبد اللطيف أبو أسعد و صالح عبد العزيز دردير :**الاستشارات الأسرية** - دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة -الأردن -ط1 -2015 ص30

....الخ ،كما أن بلوغ الوالدين مرحلة الشيخوخة تطرح عديد التغيرات أمام الأسرة منها ،تغير نمط المعيشة والعيش الأسري ويمكن ذلك من تغير السمات الأساسية للأسرة (عمرية ، صحية ، اجتماعية) هذه التغيرات وغيرها تعد من وجهة نظر متخصصة بنائية اذ انها تتعلق بالبناء الأسري ككل والذي بدوره يؤثر على البناء الاجتماعي الكلي فمسألة البطالة والانحراف والتربية والشيخوخة تصبح ذات بعد اجتماعي .

2- **المجال الاقتصادي** :يعتبر الاقتصاد المجال الذي نستطيع من خلاله أن نقرأ واقع التغير الاجتماعي وكل عملياته حيث يعد أيضا الأرضية التي انطلقت منها عديد النظريات الاجتماعية كالصراعية بالأساس والاقتصاد في حد ذاته حامل وصانع للتغير بما يحتويه من تناقضات وعمليات ويكفي ان نذكر هنا بتحديد شائع لعلم الاقتصاد يمكننه أن يوفر لنا صورة حول ذلك فهو **ذلك العلم الذي يبحث في ايجاد التوافق بين مواد محدودة وحاجات غير محدود** ومنه فإن المجال الاقتصادي يحتوي فعلا على قطبين رئيسين : قطب الموارد وهو وإن كثر وتنوع يبقى محدودا وقطب الحاجات وان قلة يبقى غير محدود وهذا ما يطرح عديد المشاكل والاختلالات الاقتصادية ذات الابعاد المختلفة ،فالماركسية جعلت من العناصر الاقتصادية مادة لها لكي تبني رؤيتها للصراع الاجتماعي بين طبقتين(واحدة تملك وسائل الانتاج وعلاقات الانتاج والأخرى لاتملك ذلك وعلى هذا الأساس نشات تغيرات حوهرية لم تمس فقط وضعية الطبقتين بل النظام الاجتماعي ككل ،ولذلك فقد اتخد العديد من المنظرين والمحللين التغير الاقتصادي كأساس لفهم الواقع .

"فيرى مانكر أولنس Mancur Olsonأن النمو الاقتصادي يزيد من حجم الفئة الخاسرة اقتصاديا داخل المجتمع "[1]

إن هذه الفكرة تساعد كثيرا على فهم عديد التغيرات الجوهرية المصاحبة للعمليات الاقتصادية فالنمو الاقتصادي رغم أنه مسار ذو بعد إيجابي في المجتمع إلا انه قد ينعكس بالسلب على فئة معينة وعلية تنتج عديد المشكلات والاختلالات التي قد تتسع بسبب عوامل أخرى وتنتج منه فئتين (المستفدين والمتضررين) فارتفاع الطلب الاقتصادي قد يزيد من عجز فئة معينة نتيجة إرتفاع الأسعار بصورة طردية ويمكن أن يحدث العكس فالتناقضات حاضرة .

- " يرى علماء الصراع الاجتماعي أن التغير الاقتصادي – كعنصر جوهري للتغير الاجتماعي – لا يمكن الاستغناء عنه عند مناقشة ما يعترى المجتمع من توترات وتغير في الاوضاع الاجتماعية ومن تحولات ايديولوجية اذ يتصف التغير الاقتصادي بالتغيرات المادية الكمية التي تحدث على المدي القصير"[2].

إننا هنا نكون أمام جملة من التغيرات المتسارعة والمتساندة والتي تحدث نتيجة لما يحدث من نشاطات اقتصادية والتي قد تبدو لغير المختصين أنها بعيدة او ليست ذات اهمية ،إلا أن التركيز عليها وتحليلها يمكن أن يبرز اهميتها في تشكيل صور للتغير الاقتصادي منها :

- تحولات في التركيبة السكانية للريف والمدينة من خلال عملية الهجرة والمتصلة بدوافع اقتصادية

[1] احمد زيد و اعتماد علام : **التغير الاجتماعي** -مكتبة الانجلو المصرية – القاهرى ، مصر- ط 1-2006 -ص 132

[2] - المرجع نفسه- ص 133

- تحولات في تكلفة المعيشة والأجور ونمط الانتاج
- تحولات تتعلق باستخدام التقنيات الحديثة والمتطورة
- تحولات في **التوجهات** الاقتصادية الكبرى (من الاقتصاد الكلاسيكي الى اقتصاد المعرفة)

وهذا وغيره يؤدي الى تغيرات عميقة على المدي البعيد تمس الجانب الايديولوجي والثقافي للمجتمع ككل فالانفتاح الاقتصادي العالمي وفق لمدلول العولمة قد فرض تغيرات طالت حتى الجانب القيمي والديني وكانت تحت مبررات ومسميات متعددة ، لان الغاية الاقتصادية يمكنها أن تقفز على كل الحواجز فانتقال السلع لا يعد عملية اقتصادية فحسب بل هو منفذ لمرور وحدوث جملة من التغيرات المجتمعية منها :

- تغير في الطرق والعادات
- تغير في العلاقات الاجتماعية
- تغير في الاولويات

التغير الاجتماعي 2

1: الفاعلون الاجتماعيون في التغير الاجتماعي

يعد التغير الاجتماعي هو الاطار الذي يمكن من خلاله أن نحلل الحياة الاجتماعية ونتعرف على مكوناتها ،فما يحدث أثناء عمليات التغير الاجتماعي يمثل سلسة من التطورات والتحولات والتي تتم من خلال فاعلين اجتماعيين وهم يمثلون فئات محددة تسهم بوجودها ومركزها ومختلف أدوارها في حدوث عمليات التغير الاجتماعي ويرصد ذلك من ممارساتها في الحياة الاجتماعية ووفق سيرورة اجتماعية .

وبناءا عليه فإن تحليل سياقات التغير الاجتماعي عبر فهم وتحليل كل مايتعلق بطبيعة الفاعل الاجتماعي تعد مهمة وفي هذا الاتجاه حددنا مايلي :

1 – النخب والفعل الاجتماعي

2– الحركات الاجتماعية والجماعات الضاغطة

وعليه سنتناول السياق التحليلي في علاقته بمسائل التغير الاجتماعي

1 – النخب والفعل الاجتماعي

ان ارتباط النخبة بالفعل الاجتماعي له مدلول أكثر مرونة لان هذا الفعل سيكون وفق رؤية اجتماعية أكثر تميزا ولهذا " فالنخبة هي زمرة اجتماعية بلغت داخل جماعة أكبر وأعلى نسبة نجاح ،أرفع المعايير والمثيرات وعليه فهناك عدد من النخب المماثلة لعدد فروع النشاط الاجتماعي ... يتكلم بعض العلماء عن نخبة الحكم امثال(بوتومور) أو النخبة القائدة ويتكلم بعضهم عن نخبة الحكم (رايت ميلز)[1]

[1]-خليل أحمد خليل :المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع-دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع-بيروت،لبنان-ط1-1984-ص 22 .

فموضوع النخبة يطرح عديد التساؤلات اهمها :

- من يقوم النخبة ؟ (اطار التقويم)
- هل النخبة هي الطبقة ؟

فالتساؤل الأول يجعلنا نفكر في أن وصف أي فئة بالنخبة يحتاج الى مقايس ومعايير على مستوى المجتمع

بينما الثاني يضعنا في حالة من اللبس لأن الطبقة هي الأخرى تدل على وضع خاص لفئة من الأفراد في المجتمع ،حيث ذهب الى هذا" بيار بورديو والذي يفضل استعمال مفهوم الطبقة على مفهوم النخبة "[1]

كما أن الفعل الاجتماعي كمفهوم تناوله التحليل الاجتماعي والنظرية الاجتماعية ،حيث إختلفت الرؤي بين الحتمية والحرية كما وجدت أراء بين الطرفين وبرز خلال ذلك ظهر مصطلح " الانعكاسية الاجتماعية " لأنطوني جيدنز والبنوية الجينيتية لبورديو وبنوية التشكل الحضاري لنوربرت الياس "[2]

ومنه فالفعل الاجتماعي يقوم به فاعل اجتماعي يرتبط ببنية اجتماعية معينة توفر له حيزا بين الحتمية والحرية يحتوي على دلالات ومكونات يتفاعل معها بشكل متواصل في حياته اليومية

" أن مصطلح الانعكاسية الاجتماعية كما صاغه جيدنز يعني أن نعيش في مجتمع لا تحكمه القوانين الطبيعية ،كل قرار نتخذه مثل اختيار الملابس ،اختيار بذلة ،قميص ... يعتبر فعلا روتينيا وعاديا ولكن لاتستطيع اتخاذه أوتوماتيكيا " [3].

---

[1]- خليل أحمد خليل –مرجع سبق ذكره-ص 223

[2]-عبد العالي دبلة :مدخل الى التحليل السوسيولوجي-دار الخلدونية للنشر والتوزيع –القبة ،الجزائر-ط1-2011 –ص 24

[3]-المرجع نفسه –ص 25

إن الفعل الاجتماعي من هذا المنظور يترجم انعكاسية للذات في المجتمع

كما طرح أيضا بيار بورديو مقولتين :

- الأبنية المبنية
- الأبنية البانية

فالفرد – حسبه – محكوم ببنية اجتماعية طبقية ومؤسسات اجتماعية وبنية تسمح له بهامش من الاستقلالية في حقل معين والتي تسمح له برسم استراجية معينة وهذه هي حسبة البنية البانية

" ان الفعل هنا(البنوية التشكيلية) هو في مرحلة تشكل دائم،فإن الفرد تابعا لبنية ما وفي نفس الوقت يساهم في تشكل البنية الاجتماعية ،فالفرد هنا –كما يذهب التفاعليون الرمزيون– هو صنيعة المجتمع وفي نفس الوقت صانعه "[1]

ومما سبق نستنتج أن النخبة مرتبطة بالفعل الاجتماعي ،فالاستدلال على النخبة من خلال قيامها بالفعل الاجتماعي كما ان مفهوم النخبة وتحديد النخب يختلف من مجتمع الى أخر ،غير أن تأثيرها كفاعل اجتماعي موجود فبامكان النخب أن تسهم في :

- التمركز السياسي
- الحد من الحريات
- تدجين المحكومين

كما يمكن أن تكون فاعلة في مجالات التنمية ونشر المعرفة على اعتبار أن الفعل الاجتماعي على مستوى النخب يختلف عنه على مستوى العامة ، فمسألة فهم الفعل الاجتماعي ترتبط بفئة

[1]- عبد العالي دبلة -مرجع سبق ذكره – ص ص 25،26 بالتصرف

معينة لهاى أهداف مشتركة وهذا ما يسمى بالجماعة الكامنة " تطلق تسمية الجماعة الكامنة على مجموعة من الافراد شركاء في مصلحة مشتركة (فئة المستهلكين مثلا .... "[1]

2 – الحركات الاجتماعية والجماعات الضاغطة

1.2- الحركات الاجتماعية:

يري علم الاجتماع " جي روشي " أنه لا يمكن دراسة الصفوة بدون وضعها في اطار الحركات الاجتماعية والجماعات الضاغطة "[2]

إن هذه الفكرة تعد اساسية نجد ان أول محاولة لتحديد الحركة الاجتماعية كانت من طرف لورانز فون شتاين في مؤلفه تاريخ الحركة الاجتماعية في فرنسا من1789 الى1850فقد استخدم مفهوم الحركة الاجتماعية للاشارة الى "محاولة البروليتاريا اكتساب قوة اقتصادية وسياسية متفقا في ذلك مع كارل ماركس"[3]

أما " رودولف هيبرل فيلا دراسة له سنة 1951 حول الحركات الاجتماعية – مدخل لعلم الاجتماع السياسي–يؤمن بقضية مؤداها ان الخاصية المميزة للحركة الاجتماعية أنها تهدف الى"احداث تغييرات راديكالية في النظام الاجتماعي العام وبخاصة في مجالات توزيع الثروة وعلاقات العمل"[4]

حيث وضع كل من بول و بلكنسون عناصر للحركة الاجتماعية اهمها :

1- الحركة الاجتماعية هي حركة جمعية مقصودة لاحداث تغيير في أي اتجاه وبأي وسيلة(عنف،ثورة ....)

2- لا بد أن تتضمن الحركة الاجتماعية حد أدنى من التنظيم

---

[1]-خليل أحمد خليل – مرجع سبق ذكره – ص 178

[2]-محمد السويدي :علم الاجتماع السياسي- ديوان المطبوعات الجامعية-الجزائر-د ط-1990ص 129

[3]-المرجع نفسه– ص 129

[4]-المرجع نفسه – ص 130.

3- التزام الجركة الاجتماعية بالتغيير والتنظيم يركز على ادارة واعية والالتزام المعياري بأهداف ومعتقدات الحركة والمشاركة الايجابية من اعضائها .

ان هذه الأفكار تتيح لنا التفكير في أن الحركات الاجتماعية تختلف حتما وفق تقسيم معين قد يشير الى نموذج اجتماعي تصب فيه الحركة الاجتماعية وهذا ما سنوضحه من خلال ابارز تقسيمات هامة هي :[1]

- الحركة الاجتماعية العامة :نجد فيها الحركة العمالية ،النسائية ،الطلابية والحركات التي الى السلام ومقاومة الحرب والتسلح وتتميز هذه الحركات انها تحدث تغييرات على قيم الجماهير وهذا ما يستدعي بتعديلات ثقافية لتحقيق هدف اجتماعي .

- الحركة الاجتماعية المحدودة أو الموجهة : وهذه التسمية مستمدة من طبيعة نشأتها وتكوينها فمثل هذه الحركات تسعى الى بلوغ أهداف محددة وذلك بتنظيم أجهزتها وتدعيم بنيانها وتبرز فيها قيادة لها القبول والولاء ،ذات أهداف ثورية مجتمعية (الحركات السياسية)

- الحركة الاجتماعية التعبيرية : ما يميز هذه الحركات أنها في مظهرها العادي لا تحاول المس بالنظم السياسية القائمة أو التحدث فيها أي تغيير وتركز اهتمامها على تصرفات الأفراد وأساليب معيشتهم وعلاقاتهم المتبادلة منها الحركات الدينية والحركات الشكلية .

نظرية آلان تورين في الحركات الاجتماعية [2]

أعطى عالم الاجتماع الفرنسي **ألان تورين** مباديء أساسية للحركات الاجتماعية و هو الذي اهتم بدراستها حيث طرح وراء هذا رؤية جد هامة وهي أنه على كل حركة اجتماعية أن تجد حلا لعدد من المشكلات التي تحدد بنفسها وهذا ما يجعلها مرتبطة بمبادئ محدد أيضا ومن أهمها :

[1] - محمد السويدي -مرجع سبق ذكره –ص ص 131 ،132 بالتصرف

[2] -المرجع نفسه- ص ص 138،139 بالتصرف

1- مبدأ تعريف الذات : حيث على كل حركة اجتماعية أن تبين من تمثل ، باسم من تتكلم ، المصالح التي تدافع عنها ،قد تكون حركة باسم العمال،النساء ،الفلاحين ...وقد تكون باسم المجتمع ككل كحركات التحرير والقومية .

2- مبدأ المعارضة : حين تصبح بعض الأفكار غير معترف بها وأن المصالح انتهت ،فتبرز أشكال من المكافحة ضد قوى أخرى أو تقاوم الصعوبات في طريقها معنى ذلك وجود أعداء ،فبدون معارضة لا تظهر الحركة الاجتماعية حيث لا بد أن نفرق عند التحليل بين المعارضين الذين تقف الحركة ضدهم وأولئك الذين تدافع عنهم وعن مصالحهم ،فيمكن للحركة ان تعير من خصومها كأن تثور حركة عمالية ضد الدولة وليس ضد أرباب العمل

3- مبدأ الشمولية : قد تظهر الحركة الاجتماعية باسم عدد من القيم العليا والافكار المهمة أو لصالح فلسفة أو نظرية ما ، فعمل الحركة الاجتماعية هنا يكون مصدره **بناء فكري مدروس** كما ان نموذج المبررات التي تعتمد عليها الحركة الاجتماعية من قبيل الصالح العام / سعادة المجتمع/ الحرية الانسانية / رفاهية المجتمع / حقوق الانسان /الصحة العامة .....

2.2 – الجماعات الضاغطة

" مصطلح يطلق على مجموعة من الافراد تجمعهم نفس المصلحة كأن يمارسون نفس النشاط أو نفس المهنة ويشكلون كتلة (رابطة ،نقابة ،اتحاد) هدفهم هو الدفاع عن مصلحتهم المشتركة "[1]

ومن خصائصها مايلي :

1- تنظيم (اتحاد أو منظمة) ثابت نسبيا يشرف عليه مجموعة من الافراد من نفس المهنة أو النشاط

[1]-عبد المجيد لبصير :موسوعة علم الاجتماع –دار الهدى للطباعة والنشر-الجزائر-د ط -2010- 191 .

2- وجود عدد من الأعضاء المنتمين اليها

3- هدف التنظيم تمثيل الاعضاء والدفاع عنهم بالطرق السلمية

4- الجماعة الضاغطة تدافع عن مصالحها الخاصة وتعتبرها شرعية لوجود علاقة بين هذه المصالح و المصلحة العامة

قد تتحول الجماعة الضاغطة الى حزب سياسي وقد تستنجد بالرأي العام بينما جماعة المصلحة لا تتحول الى حزب سياسي والجماعات الضاغطة عموما هي :نقابات العمال–اتحاد التجار –اتحاد الفلاحين – بعض الجماعات التي تسعى للتأثير على سياسة الحكومة بكل الوسائل السرية وشبه السرية كاللجوء الى سياسة الكواليس أو اللوبي "[1]

كما يجب علينا "نفرق بين الاحزاب السياسية والجماعات الضاغطة ،فالاولى تهتم بالحكم وتظهر في المجتمعات الأكثر تقدما في مؤسساتها السياسية ،حيث يوجد أكثر من تنظيم حزبي يرمي الى الوصول الى السلطة ،أما الثانية فتتمثل في تلك القئة التي تحاول التأثير على الطبقة الحاكمة "[2]

ومنه نستطيع القول بأن كل من الحركات الاجتماعية والجماعات الضاعطة هما من بين الفاعلين في التغير الاجتماعي وفق ما سبق طرح وبالاستناد الى خصائص مهمة في البناء الاجتماعي واتجاهاته فقد تستخدم الحركات الالجتماعية أساليب تختلف عن تلك التي تستخدمها الجماعات الضاغطة .

[1]-عبد المجيد لبصير–مرجع سبق ذكره -ص 192 .

[2]- محمد السويدي –مرجع سبق ذكره – ص 113 بالتصرف

2 : التغير الاجتماعي في الفكر الإسلامي المعاصر

لابد أن نتفق جميعا عند دراسة مختلف السياقات المتعلقة بالتغير الاجتماعي أن تناول هذا الأخير بصفة مباشرة لم يحدث إلا بعد القرن 18 وهذا بالنسبة لأوربا خاصة بالنظر إلى الحقبة التي كانت تسود فيها الأنظمة الإقطاعية و الملكية و التي لم تكن تسمح لا فكريا و لا عمليا بظهور ما يمكن أن يهدد وجودها و استمرارها "سلطة الفكر الكنيسي اللاهوتي وكان التغير يعتبر آنذاك عملية غير سوية و أمر غير مرغوب فيه " [1]

بينما يمثل العصر الوسيط بروز الفكر الاسلامي بدعائم نظرية متكاملة استمدت قوتها من القرآن الكريم و السنة النبوية الشريفة ،وأيضا من خلال مسار النضج الفكري لدى المجتهدين و العلماء خاصة من خلال رؤيتهم للمجتمع الإسلامي وفق منظور التغير و تفسير ذلك وفق ما جاء من نماذج مختلفة .ويمكننا تبعا لهذا أن نعالج هذا الطرح من خلال التطرق إلى النموذج النظري للتغير الاجتماعي في الإسلام و كذا المجال النظري الإسلامي .

1.2 – النموذج النظري للتغير الإجتماعي في الإسلام

تسمح لنا هذه المعالجة بعرض أفكار تساعد على إدراك العديد من الحقائق تتمثل فيما يلي : [2]

- الحقيقة التي لا يجب أن نبتعد عنها هي أن الإعداد النظري الغربي في التغير الاجتماعي كان أكثر نضجا مما حصل في التصور الإسلامي و هذا يرتبط بعدة عوامل تاريخية ،ثقافية و إيديولوجية .

- ما يمثله مجتمع المدينة المنورة ،إن هذا التصور للمجتمع يعتمد على مجموعة من الأنماط المعترف بها لدى الفرد و المجتمع و الدولة ،كما تم تجسيدها بالخصوص في مجتمع المدينة

[1] -فضيل دليو وآخرون :علم الاجتماع بين التأصيل والتغريب-دار المعرفة –الجزائر-د ط –د س-ص 167 .

[2] - المرجع نفسه –ص ص 170، 171 بالتصرف

المنورة والذي يعد النموذج النظري أو العلمي أو بطرح آخر النمط المثالي حسب السوسيولوجيا الغربية (ماكس فيبر)

- أن الإسلام لم يفرض على المجتمعات الاسلامية اللاحقة أن تكون مطابقة تماما لمجتمع المدينة المنورة في كل المجالات و المؤسسات ،كما أن مجتمع المدينة لم يستنفذ كل القيم الإيجابية فضلا عن أشكال التنظيم .

- الإسلام يرفض التغيير في الأصول للمحافظة على طبيعة و خصوصية النظام الاسلامي ،بينما لا يمانع حصول ذلك في الفروع قصد التأقلم و مواكبة التغيرات

2.2 – المجال النظري الإسلامي:

يمكننا معالجة هذا العنصر من خلال تصورين اثنين للمجال النظري الاسلامي ورد في العديد من الطروحات النظرية لمسلمين كتبوا و حققوا في مجال التغير الاجتماعي .

- **التصور الأول** :يسمى الخط الطولي ، والذي يدخل في إطار التغير الارتقائي للمجتمع كما عبر عنه زيدان عبد الباقي و هو الذي يركز خاصة على كيفية تعزيز المجتمع لقدراته في مختلف المجالات كما يوجد هذا التصور في شكل نواة في بعض الآيات القرآنية المتعلقة بالحث على التعارف بين الشعوب و بأشكال التنافس و التدافع و الصراع و بفضل العلوم و الدعوة إلى استغلال الثروات ،و ما يمكن أن نستنتجه أن هذا التغير لم يحضى بإعداد نظري كافي باستثناء جانب من أعمال ابن خلدون .

- **التصور الثاني** : يسمى **بالدائري** و يتمثل فيما ورد في القرآن الكريم من آيات تشير إلى التغير و أسبابه و عواقبه حيث " **ساق القرآن الكريم قصص الأمم الماضية مع التركيز على أعمالها السيئة (خاصة) أو الإيجابية و نتائج إبتعادها عن تعاليم الإسلام** " [1]

حيث نجد أن ابن خلدون ممن سلك هذا التصور لما لاحظه و عايشه من انحطاط لحق بالدول الاسلامية فتكلم عن ذلك عند طرحه لنظريته حول العمران البشري و عمر الدولة كان سباقا في ذلك .

كما أن هذا التصور تمثله سلسلة التطورات التاريخية التي عاشها العالم الاسلامي " **تمثلت أساسا في الغزو الاستعماري والمقاومة بمختلف أشكالها و محاولات النهضة و التحرر السياسي ...**" [2]

يعد مالك بن نبي و أحد أتباعه جودت سعيد من أبرز المفكرين المسلمين الذين حللوا عملية التغير من خلال ملاحظة شاخصة لوضعية الأمة ،كما حاولا إعطاء شروط التي تسمح بإعادة بعث الأمة " [3]

في سنة 1991 قدم باحث إسلامي هو خالد شقاقي مقال في مجلة Ajiss بعنوان " التصور الاسلامي للتغير " ،وقد عالج هذا الموضوع من خلال طرح تساؤلات حول :

- طبيعة التغير الاجتماعي
- النموذج المثالي الاسلامي
- وسائل و استراتيجيات التغير التي يقرها الإسلام في شرح المضايقات الداخلية و الخارجية

ومن هنا يمكن طرح تقييم للتغيرات و هي ثلاثة :

---

[1]-فضيل دليو وآخرون – مرجع سبق ذكره – ص 172

[2]-المرجع نفسه – ص 172

[3]-المرجع نفسه–ص 172 بالتصرف

1- التغير الطبيعي للمجتمعات :يعني تطوير الوظائف نتيجة لعوامل ديمغرافية،اقتصادية ،تكنولوجية،سياسية وعلمية .

2- التغير الذي يحدث إختلالات في توازن النظام الاسلامي و الناتج عن الانحراف عن التعاليم الاسلامية السمحاء مثل الفتن،انتشار الزنا ،الرشوة ،الفساد ،التبذير،الظلم بمختلف أشكاله وتعطيل العقل وإتباع الخرافات .

3- تغيير عن طريق وسائل لإعادة توازن النظام بالإقدام على اصلاح النفس و الفكر و الإنسان و المجتمع . [1]

3.2 -المذهبية الاسلامية بين التطور والثبات

المتأمل في الفقه الاجتهادي للعلماء المسلمين في ماضي الأمة وحاضرها يجدهم قد استطاعوا أن يوظفوا خاصية الثبات و التطور التي تميز بها الاسلام فجعلوا من النصوص القطيعة الثابتة منطلقا لهم في فقه القضايا المتجددة في مجال السياسة و الاقتصاد و الاجتماع "[2]

أحكام الشريعة نوعان :

النوع الأول : نوع ثابتة بأدلة مباشرة من نصوص الكتاب و السنة

النوع الثاني : وهو مجال الفقه والاجتهاد وإستنباط الأدلة من الكتاب والسنة(القياس،الاستحسان والعرف

-مبادئ الشريعة الاسلامية تفي بالحاجات الزمن المتطور والمتغيرة وتواكب حضارة العصور المتبقية وخاصة أحكام المعاملات والسياسة والنظم الاقتصادية والعلاقات الدولية والمدنية .

---

[1]-فضيل دليو وآخرون – مرجع سبق ذكره –ص ص 171، 173 بالتصرف

[2]-صلاح الدين الخليفة :**المذهبية الاسلامية في علم الاجتماع** –الدار العالمية للنشر والتوزيع –القاهرة ،مصر-ط1-2010-ص 376

-الاسلام لا يعوق التقدم بل يدفع به ولكنه يوجه ويرشد ثبات القواعد وتطور الأشكال(الصوم،السفر...)

-عجز الفكر الغربي عن التفريق بين القيم الثابتة و القيم المتغيرة ،فالأولى هي الربانية التي ليست من صنع الانسان (الأخلاق ،الفرائض ،العبادة و العقيدة ...إلخ) و الثانية هي قيم إضافية متغيرة مرتبطة بالحياة الاجتماعية و هي إنسانية .

3 : نظرة عن التغير الاجتماعي في الوطن العربي

مما لاشك فيه أن ما حدث وما يحدث من ثورات خاصة التي شهدها الوطن العربي يعد صورة بارزة نقرأ من خلالها سيرورة واضحة لعملية التغير الاجتماعي و التي يكون لها طرحا آخر عن تحليلها ،فالثورة هي بطرح مباشر انقلاب يحدث في الواقع المعاش نتيجة تراكم العديد من الأسباب و العوامل وتنفذ من طرف قوى تسعى إلى إحداث تغيرات لا تخرج على نطاق عملية التغير الاجتماعي العام و الكلي .

إن المتتبع للوضع التاريخي والراهن للوطن العربي يجد أنه مر بالعديد من الثورات يمكن أن نقسمها إلى ثورات قديمة وأخرى حديثة وأيضا معاصرة ،وهذا ما ظهر في العديد من الدراسات مثل دراسة حليم بركات حول 3 تغير الأحوال و العلاقات في المجتمع العربي 1999 ، و ترتكز هذه الدراسة على فهم طريقة إلغاء تمركز السلطة و الثروة في أيدي قلة من الأفراد و الجماعات على حساب الآخرين من المجتمع ..كما يتعلق هذا البحث بمفهوم التغير التجاوزي أي التغيير الثوري الشامل " [1]

[1]-دلال ستيتة –مرجع سبق ذكره – ص 263

1.3 – مفهوم الثورة :

إن التاريخ الاجتماعي حافل بهذا الوصف المفاهيمي لما يمكن أن يوصل لنا فكرة أساسها أنه تم تغيير الأوضاع السائدة بالقوة و من خلال أساليب و ميكانيزمات تؤدي إلى ذلك .فالثورة الصناعية كما الثورة الفرنسية إحدى المحطتان البارزتين عندما نتكلم في صلب السوسيولوجيا الغربية أو إذا أردنا أن نستحضر الأسباب و العوامل التي أدت إلى تغير الأوضاع من حال إلى حال فالثورة الصناعية " شكلت انعطافات وتحولات اجتماعية في المجتمع الأوروبي لفت انتباه الباحثين الاجتماعيين " [1] و لقد تمثلت جملة تلك التحولات على سبيل المثال لا الحصر في :

- الهجرة الداخلية
- إرتفاع مستوى المعيشة
- تقدم كبير في مركز الطبقة العمالية
- إنخفاض الأمية بين السكان

.....إلى غير ذلك من التحولات .

أما الثورة الفرنسية فهي الأخرى تعد محطة هامة حيث " حققت تغيرات عديدة في المجتمع الأوروبي فقد حصلت صراعات إجتماعية عميقة خلال حقبة 1789-1799 لأنها بقيادة البرجوازية دمرت نظام إنتاج القديم وعلاقاته ..." [2]

2.3 – الثورة الاجتماعية :

هي" تحول شامل ومفاجئ يكتسي خاصية صعبة سياسية " [1] ،إن هذا التعريف يستحضر لدينا إطار عام ينطلق منه لفهم المدلول الحقيقي لما يقصد به ثورة اجتماعية والتي يمكن تحليلها

[1] معن خليل عمر :انشطار المصطلح الاجتماعي –دار الأمل للنشر والتوزيع –اربد،الأردن-ط2-1994-ص 16 بالتصرف

[2] - المرجع نفسه – ص 17 بالتصرف

إلى قسمين يمثل القسم الأول ثورة و هي فعل قصدي في العادة الكلية يهدف إلى قلب الأوضاع السائدة لعدم ملائمتها مع النظام الاجتماعي وعناصره ،أما القسم الثاني فهو اجتماعية و هي الصبغة الأساسية لهذه القوة المغيرة باعتبارها تحمل رؤية و تطلعات المجتمع .

3.3 – الثورات العربية بنظرة سوسيولوجية :

يمكن القول أن هناك اليوم" ثنائي جديد يتحكم في الواقع السياسي الراهن هما واقع المد الثوري الشعبي وواقع القوى السياسية المتحكمة في العالم ،فبقدر ما تتحرك الشعوب تكون استجابة الساسة سواء في الدول التي تحدث فيها الثورات أو في الدول التي تدعي الحكمة و القدرة التامة والسيطرة المادية و المعنوية على كل ما يستجد في الواقع السياسي ...والثورة في جوهرها تحريرية إستباقية إستشرافية،إنها تحرير الإنسان من كل القيود التي يمكن أن تسلط عليه و بهذا لا تكون الثورة فعلا انقلابيا إنها بالعكس فعل تأسيسي يؤسس واقعا جديد يتجاوز سلبيات الواقع القديم "[2]

4.3 – نماذج لبعض الثورات العربية – الثورة التونسية (نموذجا)

1.4.3– خصائص الثورة التونسية

الخصائص المنفردة للثورة التونسية جعل المتتبعين لها يرصدون العديد من المزايا على اعتبارها نموذجا من حيث أنها :

- ليست ثورة برجوازية تنادي فقط بقيم أخلاقية و إنسانية
- ليست بالمعنى البلشفي للكلمة لأن قيادتها ليست البرجوازية الصغرى و الواعية بأسباب الظلم و قهر
- ثورة تفتقر إلى هوية و قيادة

[1]-فضيل دليو و آخرون- مرجع سبق ذكره –ص 169 .

[2]-نعيمة الرياحي :<u>الثورات العربية والاستراتيجيات السياسية الراهنة</u> –دار نوقش العربية –تونس ط1-2013 –ص ص 9 ،11

- إندلعت دون تنبؤ مسبق من السلطة السياسية
- كانت تلقائية عفوية في بدايتها ثم تراكمت بالتدرج و انتشرت
- تم كبحها و السيطرة عليها بعد فترة من الأحداث(مثلما حدث في 2010 في أحداث الحوض المنجمي)
- أسباب الثورة كانت موجودة قبل شرارة الاحتراق (حادثة البوعزيزي) و كانت إقتصادية واجتماعية داخل تونس و في العالم العربي بأكمله و لذلك فإنه من المنتظر أن تحدث ثورات عارمة و مستمرة في العالم العربي و في كل العالم العربي .
- تعد الثورة التونسية إستكمال متواصل لسلسلة الثورات و الإنتفاضات الشعبية منذ 1978 و كانت عمالية ،أحداث قفصة 1980 وثورة الخبز 1984 .

2.4.3- أسباب وعوامل تتعلق بالثورة التونسية [1]

1- : التحولات الهيكلية في المجتمع

وجود فجوة اجتماعية واقتصادية بين المناطق الشمالية الساحلية و الأخرى الداخلية من قبل الاستعمار الفرنسي 1881 إلى ما بعد الاستقلال و قد كرس ذلك بالسياسات المتعاقبة على تونس

2- : عوامل ظرفية فجرت الثورة

اندلاع احتجاجات اجتماعية من ولاية سيدي بوزيد ثم شملت مناطق داخلية عديدة جنوب وغرب وقد تطورت إلى عنف و مواجهة وثورة سياسية بعد أحداث تالة و القصرين التي سقط فيها 50 قتيل و عدد من الجرحى .

3: مرحلة إعادة البناء

[1]-كمال بن يونس:التهميش الشامل –مجلة السياسة والدولة – المجلد 46 – العدد 184 – أفريل 2011 – ص 58 بالتصرف

تبلور سؤال رئيسي هام هل إنهار النظام السياسي لبن علي الذي انتهك الحريات العامة و الخاصة و كرس الفساد ؟ ، هل الطبقة السياسية الجديدة قادرة على بلورة بدائل سياسية أو لا ؟

فالثورة في تونس لم تكن حالة استثنائية أو نتيجة لإرادة خاصة للشعب التونسي بل هي حالة جزئية من واقع أعم كان عليه أن ينتشر حيث " توسعت رقعة الغاضبين لتشمل دول الجوار العربي كمصر وليبيا والجزائر و المغرب ثم سوريا واليمن في الشرق وكذلك لحقت عدوى الثورة لبعض دول المتوسط مثل ايطاليا ،فرنسا ،اسبانيا واليونان وطالت بريطانيا (حركة الطلاب في بداية السنة الجامعية 2011-2012 ضد تكلفة الدراسة) والولايات المتحدة الامريكية (احتجاجات دول ستريت ضد الاستغلال و الفقر والاقصاء) [1]

4 : دور وسائل الإعلام وتأثيرها في التغير الاجتماعي

يشمل هذا السياق أهم المواضيع المتصلة بما يحدث من تغيرات في أي مجتمع كان مع إختلاف قد يكون في الظروف والعوامل وإرتباط التغير الاجتماعي بذلك , فسلسلة التطورات التي مست مجال الاعلام والاتصال كان لها دون شك دور وتأثير على وثيرة الحياة الاجتماعية من خلال فاعلين أساسيين سواء تعلق ذلك بالمؤسسات الاعلامية أو بالمضامين والرسائل أو حتى بالتصورات العامة ,لان الاعلام في حد ذاته هو بنية فكرية واجتماعية متكاملة لها القوة الكافية في التأثير على الأفراد والجماعات والمجتمع ككل وفق أنماط وأفعال وبرامج وأيضا تلعب دورا مهما في البناء الاجتماعي ككل , فالدعاية وصناعة الرأي والمساهمة في تشكل القيم والاتجاهات تعد أطرا بارزة في هذا المجال والدليل على ذلك ان مؤسسة الاعلام تصف من بين أهم مؤسسات

[1]-نعيمة الريحاني-مرجع سبق ذكره – ص 51

التنشئة الاجتماعية الى جانب الاسرة والمدرسة والمسجد ضمن تعاقب عمليات تشكيل الوعي والاندماج الاجتماعي وتكوين الأفراد وفق منظومة اجتماعية معينة لها خصائصها الثابتة .

كما أن علم الاجتماع يصنف العملية الاتصالية داخل المجتمع عل أنها ظاهرة اجتماعية لها تأثير على سيرورة المجتمع ووجب ت دراستها وفهما في حدود العلم الاجتماعي وبما يتناسب مع عديد النظريات الاجتماعية كالوظيفية والصراع ووصولا الى التفاعلية ,إن قراءة وتحليل الحياة الاجتماعية من هذا المنظور يجعلنا نعي حجم التراكم الاعلامي وعلاقته بالحداثة والعولمة ومن ثمة بالتغير الاجتماعي .

1.4 – مفهوم الاعلام

إن كلمة إعلام تقابلها في الفرنسية مصطلح "Information " ،والذي يفيد وفق ماورد في قاموس لروس " فعل الاخبار " أما في اللغة العربية فإن الاعلم هو الاخبار بالشيء " [1]

وبالنظر الى وجود العديد من الاتجاهات التي فسرت مفهوم الاعلام كالنشر والدعاية وغيرها إلا أن الثابت والمشترك بينها أنه وصف لصورة من طرفين تتم خلالهما الاستفادة من معلومات معينية في حدود اهداف واضحة .

و عليه فإن مجموعة من المعالجات قد تبنت فكرة موحدة حول الاعلام " بأنه عملية نقل معلومات من مرسل الى مستقبل بصورة موضوعية مطابقة للواقع وهذا قصد التأثير في عقل الفرد تأثيرا واعيا ومقصودا غرضه خدمة المرسل والمستقبل والمجتمع بصورة عامة " [2]

من خلال هذا التحديد يمكننا ان نستخلص مايلي :

- أن الاعلام هو عملية منظمة وهادفة وذات بعد إجتماعي

[1] أحمد بن مرسلي :مناهج البحث العلمي في علوم الاعلام والاتصال-ديوان المطبوعات الجامعية-الجزائر-ط3-2007-ص 16 .

[2] -المرجع نفسه – ص 20

- أن الاعلام هو نشاط هادف يقع بين طرفين مرسل ومستقبل
- أن الاعلام يمتلك خاصية التأثير والتي تبدأ بالفرد وتنتهي بالمجتمع ككل

مع وجوب التأكيد أن طرفي العملية الاعلامية (مرسل – مستقبل) تتحكم فيهما محددات يفرضها جملة من الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسة والدينية والقيمية وغيرها , معنى هذا لابد علينا ان نستحضر رؤية متكاملة تسمح لنا بتفحص مسألة دور وتأثير الاعلام

4.2- دور الاعلام في المجتمع

كما ذكرنا سابقا فالإعلام يمثل مؤسسة قائمة بحد ذاتها في المجتمع بل إنه يعتبر من الانساق التي تكون النسق العام وفق نظرية النسق وله وظيفة تبعا لذلك ، فوسائل الاعلام المعتمدة كالراديو والتلفزيون والصحافة بالإضافة الى الوسائط المعاصرة والمتطورة كالانترنت بمكوناتها الاعلامية والاتصالية المختلفة أصبح لها دور بارز , ويمكننا ان نسوق مجموعة من العناصر التي تبين ذلك

- الدور الثقافي : تلعب وسائل الاعلام دورا هاما في نشر الثقافة بكل أبعادها بين أفراد المجتمع وهي بذلك تسهم في الاستمرار والتواصل الاجتماعيين وأيضا الحفاظ على منظومة القيم في المجتمع وحماية التاريخ المشترك
- الدور التوعوي : لوسائل الاعلام دور كبير في التأسيس للتوعية المجتمعية سواء في جانبها الديني أو الاجتماعي ،فالحياة الدينية لها أهميتها القصوى في الحفاظ على المجتمع وتدعيم الركائز العقائدية والروحية لدى أفراده فتقل بذلك الآفات والمشكلات
- الدور التوجيهي : ويسمى أيضا بالترشيدي لأن وسائل الاعلام تقدم ما يوجه ويرشد الأفراد الى الميزات الايجابية في سلوكاتهم فهو يوفر وصفات وبرامج ومحتويات وفق أفكار منظمة

وتوقيت مناسب ليكون لها تأثير في المجتمع فهو على سبيل المثال يرشد الافراد للاستهلاك الواعي و المنضم بهدف المحافظة على ثروات المجتمع

4.3- تأثير وسائل الاعلام في التغير الاجتماعي

ليس هناك ادنى إختلاف حول حقيقة تأثير وسائل الاعلام في مسألة التغير الاجتماعي ،ولكن الامر يحتاج الى توضيح وتحليل وسنبدأ ذلك من السياق التنموي خاصة حيث تبلور تساؤل رئيس " بشكل متوازي مع فترة إنطلاقة النظرية الغربية حول التنمية في العالم النامي بعد الحرب العالمية الثانية إنطلقت آراء ونظريات في الغرب حول الدور الذي يمكن ان تلعبه وسائل الاعلام في التغير الاجتماعي وتنمية المجتمع "[1]

يتضح من أن التوجه نحو ايجاد دور للاعلام فيما يخص البعد التنموي كان حاضرا في لب التعاطي النظري للتنمية ،لأن هذه الأخيرة بحاجة الى دعائم قوية تضمن لها بلوغ أقصى الأهداف ولأن الاعلام يمثل التعامل مع المعلومات ونشرها فقد لعب دورا مهما في تنشيط عناصر التنمية والتطور والتقدم في المجتمع وكذا متابعة صور النمو الاقتصادي والاجتماعي ككل

وفي خضم هذا المد النظري ظهرت عديد النظريات في حقل الاعلام التنموي حيث اجتهدت كل نظرية على ربط الاعلام بقضايا التنمية ومن أبرز تلك النظريات:

- نظرية ولبر شرام [2]

حيث يعد من أبرز الاعلاميين الذين بلوروا نظرية التحديث في مؤلفه واسع الانتشار (الاعلام والتنمية الوطنية) والذي نشر عام 1964 حيث أعتبرها – أي وسائل الاعلام والاتصال – وكلا للتغيير الاجتماعي

---

[1]-عادل عدلي العبد ونهى عاطف العبد :**الاعلام التنموي والتغير الاجتماعي** –دار الفكر العربي –ط5 -2007 -ص 33

[2]- المرجع نفسه-ص ص 36 ،37 بالتصرف

وحسب شرام فإن هذا النوع من التغيير يتضمن صور متتابعه كمايلي :

– الانتقال الى العادات والممارسات

– الانتقال الى علاقات اجتماعية مختلفة

– تغيرات في المواقف والمعتقدات والمهارات

وقد حدد شرام ثلاثة وظائف تستطيع أن تؤديها وتعاون فيها وسائل الاتصال وهي :

–**وظيفة الاعلام** : والتي تكون بصفة مباشرة وتشمل توسيع الآفاق – تركيز الانتباه– ترفع تطلعات الجماهير

وظيفة اتخاذ القرارات : وتتم بطريقة غير مباشرة من خلال دعم قنوات الاتصال العامة وتنشيط الحوار وتربية الذوق

وظيفة التعليم : حيث أكد شرام على يقينة بأن وسائل الاتصال الجماهرية تستطيع ان تعاون معاونة كبيرة في جميع انماط التعليم والتدريب

كما أشار شرام في بحث أخر الى العلاقة القوية التي تربط وسائل الاتصال الجماعيرية بعمليات التنمية المختلفة واكد " أنه مثلما يشكل الاقتصاد رأس الرمح في عمليات التنمية فإن الاصال يشكل الدور الفاعل في الاسراع بعمليات التنمية " [1]

وهنا تبرز لدينا خاصية تأثيرية لوسائل الاعلام والاتصال تتمثل في تسريع عمليات التنمية ،فتأثير الاعلام في التغير الاجتماعي قد لا يمتلك الطابع الفوري والسريع ولكنه يظهر في شكل نواتج وتغيرات على المدى المتوسط والبعيد اذا ما أستخدم وفق وجهة فعالة ولهذا طرح شرام مرة أخرى مجموعة من الاستخدامات لتلك لوسائل التصال بأهداف تنموية وهي "

[1]-نهى عاطف العبد- مرجع سبق ذكره– ص 37 .

- استخدام وسائل الاتصال للمساهمة في خلقالشعور بالانتماء للأمة
- استخدام وسائل الاتصال باعتباره صوتا للتخطيط القومي
- يجب أن يستخدم للمساعدة في تعليم المهارات التصالية الضرورية لعميات التغير الاجتماعي
- يجب أن يستخدم في توسيع السوق الفعالة
- يجب أن يستخدم لتهيئة الناس للقيام بدور جديد في سياق عمل التنموي
- يجب أن يستخدم لإعداد الناس للقيام بدورهم كأمة بين الأمم

كما يعتبر التطور في وسائل ووسائط الاعلام والاتصال من الناحية التقنية و بما تحقق من الانتقال من الكتابة الى الرمزية هو أحد أكبر أوجه التأثير في التغير الاجتماعي

5 :العولمة والتغير الاجتماعي

تعد العولمة في حد ذاتها اكبر صور التغير الاجتماعي سواء على المستوى الايديولوجي أو المعرفي وحتى المادي واكثر من ذلك فهي تمثل مجالا اتحليل كل عمليات التغير الاجتماعي من منطلق انها تعبر على جملة من التحولات والتطورات التي وصلت وقد تصل اليها البشرية من جهة ومن جهة اخرى ارتباط العولمة بما يطرح حول الحداثة و ما بعدها يعد إطارا أخر للفهم سياقات التغير الاجتماعي والتفكير فيه من خلال الحديث عن العولمة يعد في حد ذاته تغير فكري لأن العولمة وبغض النظر على جملة الانتقادات الموجهة اليها وكثر منتقديها إلا انها ساهمت في تغيير وتغير العديد من أنماط التعاطي مع الواقع الاجتماعي وفرضت بذلك مصطلحات وأساليب وأدوات ،فالعولمة قبل أن تكون كتلة من المصالح العابرة للحدود والقارات من وجهة نظر ليبرالية هي أيضا منظومة فكرية متكاملة تأسست وفق قناعات استمرت في التطابق مع حياة ويوميات الملايير من البشر حول العالم وبدأ ذلك بالمقولة المعروفة " **إن العالم أصبح قرية صغيرة** "

وهنا تحضرني تلك الصورة الكاريكاتورية التي انتشرت في العالم نظرا لبعد مغزاها حيث تصور كلبين أمام شاشة حاسوب وأحدهم يستخدم الانترنات حيث قال أحدهم للأخر : لا تخف يا صديقي أكتب أي شيء فلا أحد يعرف أنك كلب ... فالفرق بين المعروف والمعلوم يبقى شاسعا ، حتى أن الكتاب صار رقميا لا يلامس ذات القارئ كما في التواصل الحقيقي ولذلك تغيرت العلاقات والابنية الفكرية والذهنية وتعدد طرق واهداف الاستخدام وهذا ما سنعالجه في العنصر الموالي .

علاقة العولمة بالتغير الاجتماعي

"العولمة هي تعقيل العالم بما يجعله يتحول الى مجال واحد من العلاقات بين المجتمعات والافراد عن طريق تحقيق سيطرات ثلاث :(سيطرة الاقتصاد في حقل التنمية) و(سيطرة التقنية في حقل العلم) و(سيطرة الشبكة في حقل الاتصال)"[1]

هذا الوصف التحليلي لطبيعة العلاقة بين العولمة كنظام يشمل على عناصر ومحركات والتغير الاجتماعي كظاهرة بكل خصائصها ومع كثرة التحاليل في هذا الموضوع اخترنا السيطرات الثلاثة للعولمة والمذكورة في المرجع السابق لما وجدنا فيه من طاقة نقدية جادة وذلك فيمايلي :[2]

1- "**سيطرة الاقتصاد في حقل التنمية والاخلال بمبدأ التزكية** : بمعنى ان العولمة فرضت مبدأ التسلط الاقتصادي كمبدأ وحيد من خلال نشر أفكار تجعل من النمو الاقتصادي هو الأسبق للتقدم والرقي وأسست لذلك منظومة فكرية واجتماعية تمثلت أساسا في المبادئ التالية :

* التوفق الطبيعي للمصالح أي ان المصالح الشخصية تدفع الى توزيع رأس المال

* مفعول التساقط أي ان تزايد غنى الأغنياء يلغي بالتدرج فقر الفقراء

[1] - طه عبد الرحمان :روح الحداثة –المدخل الى تأسيس الحداثة الاسلامية -المركز الثقافي العربي -لدار البيضاء المغرب -ط1 -2006-ص 78

[2] -المرجع نفسه – ص(79-84) بالتصرف

على ضوء هذه الحقائق تبلورت اتجاهات متعددة خدمت اغراض العولمة في التحكم في الموارد المادية وتسييرها ومنها تحكمت في باقي قطاعات الحياة من خلال الشركات المتعددة الجنسيات الخارقة للاوطان والانظمة والسياسات وأضحت تبعا لذلك تمثل دولة داخل الدولة بما أصبح لديها من نفوذ وتعدت قوتها الى قدرتها على احداث أي تغير كان لانها ركزت على ما يسمى علاقات المصلحة المادية الخالصة أي أنها حولت كل العلاقات الاجتماعية والإنسانية إلى قطع مادية يمكن ان تباع وتشترى وغيبت بذلك منظومة القيم في المجتمع ، وأضرت بمبدأ التزكية التي يشترط في المنفعة المادية او المعنوية أن يصلح بها حال الانسان وهذا الصلاح يقاس بمدى المحافظة والزيادة في انسانيته واخلاقه

فلا خير في منفعة تذهب على الانسان انسانيته وأخلاقة ولعل هذا يوافق الى حد بعيد المبدأ الاشتراكي المعادي للرسمالية والقائل (بأن الليبرالية تجعل من الانسان ذئبا لأخيه الانسان)

2- **سيطرة التقنية في مجال العلم والاخلال بمبدأ العمل** ، أساسا نجد أن ثنائية التقنية والعلم فيها رابط الأحقية بمعنى ان العلم هو الذي اوجد التقنية ويرعاها وفق مبادئ اخلاقي صرف وهذا ما عملت العولمة على قلبه وتغييره في سياق طبيعتها فجعلت التقنيةتفرض نفسها على العلم وتوجهه وفق مصالحها المادية والأكثر من ذلك انها أفرغته من محتواه الاخلاقي فصار العلم أسيرا يوجه وفق مصالحها ونفوذها المادي والاستهلاكي واصبح هناك

- علاقة تداخل بينهما
- كما أصبحت التقنية تتضمن السياق الصناعي والاجتماعي والثقافي

ومن هنا تم الاخلال بمبدأ العمل والذي يراعي بالأساس مقصد الشيئ قبل مراعاة التحكم فيه والذي يعني مخرج الشيئ والذي يوافق مقصد حفظ الحياة ، فأرباب العولمة في علاقاتهم التقنية

يراعون الاجراءات الآلية دون احتساب الأعمال المقصدية ،وهذه هي الآفة الخلقية من وراء التعقيل الأداتي العولمي فب الاخلال بمبدأ العمل والذي هو في الأساس الجمع بين التحكم والحكمة .

3- **سيطرة الشبكة في حقل الاتصال والاخلال بمبدأ التواصل** : كما سبق لنا أن تناولنا في موضوع تأثير الاعلام على التغير الاجتماعي وقد نظرنا الى مدلولها من خلال طرفين أساسيين هما المرسل والمستقبل وكذلك المحتوى الاعلامي أو الرسالة ، كما يمكن بتعبير أخر أن نسمي الطرفين الاول الملقى والثاني المتلقى ، ومن الصورة الأولية لهذه العملية الى ما أصبح يعرف اليوم بالشبكات الاعلامية وهي صورة ضخمة لما يمكن ان تمثله العولمة في هذا المجال وصارت البشرية جمعاء في وقتنا الحالي مرتبطة بشبكات متصلة بعضها ببعض توفر وتعالج وتوزع العلومة وفق أهداف وغايات محددة ومعولمة ، فبعد أن كان الحاسوب مقتصرا على مكتب شخص ما تطور ليشمل ادارة بكاملها ثم توسع لعدة مجمعات ادارية ثم لمدينة بأكملها فدولة فقارة الى أصبح أمامك منفذ للعالم كله بحيث تأتيك المعلومة وتتلقاه في جزء لا يكاد يحسب من الزمن ، هذه الميزة المتسارعة طورت المجال العلائقي واللغوي وتطورت بذلك انظمة تخزين المعلومات ، غير أن المحللين اتفقوا على أن هذه الشبكات توجد علاقات ليس منظورة ولا معاشة كالعلاقات الحقيقية وهذا ما ثبت في وجهين اثنين :

- الاولى أن مضمونات هذه الشبكة ما هي الا اشارات ضوئية متوالية نسميها "معلومات" أي ان التفاعل الحاصل ليس آدميا بل آلي
- أما الثانية ان هذه المعلومات تسبح في بحر من الاعلانات حت صار الاعلام مقترنا بالإعلان فلا مكان في مجال العلاقات الكونية الناتجة عن التعقيل الاتصالي العولمي لما يمكن

أن يسمى المعروفات في مقابل المعلومات ، فالمتلقي يعلم فقط ولكنه لا يعرف لان هذا يتطلب إدراك الشيئ بنفسه لا بصورته .

وهذا ما أخل بميدأ التواصل وهو آفة خلقية بالدرجة الاولى فالعلاقات صارت افتراضية ولا تستطيع ان نطلق عليها صفة التجاوب الذواتي .

2.5- العولمة من خلال الحاسوب

هذا العنصر فرض نفسه على موضوعنا الحالي نظرا لأهمية الصور التي يحملها حول التغير بشكل العام والذي حصل نتيجة تطور التقنية الرقمية ممثلة في الاستخدام الواسع للحاسوب والذي لم يكن في الحقيقة بيد سحرية كما قد يتصوره البعض ، بل ان الانسان هو من أوجد هذه التقنية واخذ في تطويرها حتى وصلنا الى ما نحن فيه وفئة خاصة الى عموم البشرية مرتبطة بالحاسوب سواءا بصفة مباشرة أو غير مباشرة حتى صارت الكثير من مصالحنا اليومية وحاجاتنا مرتبطة به أشد الارتباط من اتصال وتواصل وتعليم وتدريب وتسوق وتوثيق ....الخ .

ففي طرح نموذجي في علم الاجتماع الآلي والذي يعمد الى تحليل المجتمع ما تكونت فيه من آلية واستخدامها ،وعليه أردت ان أوجز لكم مجموعة من الأفكار كمايلي :[1]

1- فرض علينا الحاسوب لكي نفهمه أن نأتي بفكر جديد ،ثقافة ما ،أقتصاد ما ،تكنولوجيا ما وعولمة ما

2- فرض علينا مجتمعا كونيا نعيشه اليوم بكل أبعاده

3- مفهوم المجتمع (الحاوي) لم يعد صالحا مع مفهوم العولمة للمعلومات والمعرفة والمجتمع الكوني

[1]-علي محمد رحومة :علم الاجتماع الآلي –سلسلة عالم المعرفة رقم 367-بن يز للنشر-د ط -2008 – ص (26-28) بالتصرف

4- المجتمع الكوني الجديد ليس حاويا بل هو متشعب في نظم مستقلة مترابطة كونيا إنه بذلك مجتمع محتوى من قبل الجميع

5- الوعي بالعصر الكوني والمجتمع الكوني والإنسان الكوني هو من سمات عصر العولمة بالمعنى المجتمعي

6- الحاسوب هو الذي لعب اللعبة قبل المجتمع الانساني واحنث انقلابا لم يخطر على بال أحد (بلا دافع أو ثورة أو تغيير ...)

7- المجتمع الرقمي خرج بنا الى مجتمع إنساني آلي ،فلقد بنى لنا الحاسوب الانترنات واهراما من البيانات والمعلومات وتراكيب الاتصالات

8- امتزاج الثقافات البشرية وتلاشت الحدود والكل دخل اجتماعية الافتراضية الرقمية

6 : مقاومة التغيير الاجتماعي

لكل تغيير معارض أو مقاوم هذه هي الحقيقة التي تتصل بما يحدث من تغييرات في أي زمان ومكان وخاصة التغيير ذو الطبيعة الارادية والمقصودة ،فهناك رفض للكثير من النماذج والكيفيات الاجتماعية فعملية المقاومة تعد جد طبيعية بالنظر الى أسبابها وعواملها ، كما أنها تعتبر ميكانيزم أساسي فليس كل جديد او مستحدث هو ايجابي أو يؤدي الى التقدم وينتج تطورا ما فالحداثة قد لا تحمل تطورا كما هو الشأن في بعض المجتمعات المحافظة بل قد تضر بالقيم والعادات وتتلف التقاليد ولذلك تواجه مقاومة ورفضا في سياق تفاعلات اجتماعية ، كما يتوجب علينا ان نشير الى ان مسألة مقاومة التغيير الاجتماعي قد تختلف مع ما تمت معالجته في درس سابق حول معوقات التغير الاجتماعي وهي ما يكبح عمليات التغير وفق حقائق ومؤشرات قد تتغير هي أخرى ولكي نرفع أي لبس محتمل نود أن نشير ألى أن مقاومة التغيير هي ذات أبعاد

اجتماعية ونفسية بالدرجة الأولى وتعني الرفض في حدود معينة ووفق طاقة معينة يمكن هي في حد ذاتها أيضا تكون هدفا للتغير الاجتماعي ، فما يتقبله الفرد باعتباره فاعلا والأفراد باعتبارهم فاعلين قد يكون مسايرا لجملة من التغييرات في حياته الاجتماعية او بيئته او باقي نظم المجتمع وما يرفضه سوف يكون من منطلق تهديده لتلك العناصر ، فالإفراد يمثلون كتلة اجتماعية ونفسية لها مبرراتها في قبول أو رفض أنماط جديدة .

التغير والتغيير

فالتغيير يختلف حتما ووفق سياق معرفي عن التغير الاجتماعي حيث " تشير الهيئة اللغوية (تغيَّر) الواردة على وزن (تفعَل) الى تبدل وتحول وتحرك وإنتقال ذاتي ،فحين نقول (التغيَر الاجتماعي) فإن هذا المركب الوصفي يومئ الى تحقق أمر حصولي قد يكون عفويا أو تلقائيا بينما الهيئة اللغوية (تغيير) على وزن تفعيل تشير إلى صورة غيرية حين نقول (التغيير الاجتماعي) فإن هذا المركب الوصفي يتحدث عن أمر عملي تحصيلي أي يستحضر في وعيه فعلا يقوم به أحد أو جماعة لإحداث التبدل والتحول والنقل من حالة الى حالة ،فهو عملية قصدية وليست عفوية أو تلقائية .

ولذلك فإن مقاومة التغيير يمكن ان تكون ذات طابع اجتماعي أوتنظيمي فالناس يختلفون وينقسمون وفق واتجاهاتهم نحو احداث وتغييرات و لهذا هناك من صنفهم الى مواقف كمايلي :

1- الموقف المؤيد والايجابي : يؤمن بالتغيير ويتقبله ويدعمه

2- الموقف المعارض السلبي : لا يؤمن بالتغيير ومن ثمه يعارضه ويواجعه ويشحذ قواه للوقوف في وجهه وإعاقة العملية التغييرية وإجهاضها أو قتلها ،وتمثله المجتمعات التي تعادي التغيير في الجانب القيمي او التقني أو غير ذلك

3-الموقف اللامبالي السكوني : وهو موقف لا يعنيه تحقيق التغيير ونجاحة ولا بقاء الصورة المجتمعية أو زوالها "[1]

كما ان هناك صورة لمقاومة التغيير تحدث في الوسط التنظيمي ولها سمات واضحة وخاصة يمكن ان نوجزها فيمايلي :

1 .الرفض الشامل والتام للتغيير

2.السلوك التخريبي في مقاومة التغيير

3.عدم الاتفاق جزئياً مع عمليات التغيير

4.الشعور بعدم اليقين تجاه التغيير

إن التغيير الإداري يمكن أن يكون إحداث زيادات أو نقصان في الجوانب الكمية والنوعية، في كل أو بعض الأنماط والضوابط السلوكية. بمعنى أن التغييرات ممكن أن تكون تغييرات ايجابية أو تغييرات سلبية. فمقاومة التغيير السلبي تُعدّ مقاومة ايجابية، أما مقاومة التغيير الايجابي فهي مقاومة سلبي

الطرق المقاومة الإيجابية

1-عدم الاستجابة لاستفسارات القائمين بإعداد خطة التغيير الإداري، أو الاستجابة بصورة مضلِّلة، أو منتَقَصة، أثناء مرحلة الإعداد، أو الامتناع عن تنفيذ كل فقرات الخطة، أو بعضها، أثناء مرحلة التطبيق.

[1]- علي علي آل موسى -مقال بعنوان :معوقات التغيير الاجتماعي ص ص 20-21 -10H00 -2022-06-10-https://www.iicss.iq/files/investigations/37i5zlsv.pdf

2-استعمال بعض الرؤساء الإداريين المقاوِمين سلطاتهم وصلاحياتهم في تكليف الموظفين التابعين لهم، والمكلفين من جانب مستويات قيادية أعلى، بواجبات تخص إعداد الخطة وتنفيذها بواجبات إضافية، خارج نطاق عمليات إعداد الخطة أو تنفيذها، أو إصدار أوامر بنقل هؤلاء الموظفين إلى أماكن نائية عن محلات عملهم، أو نقلهم إلى وظائف أخرى.

3-شروع بعض الرؤساء الإداريين المقاوِمين حال سماعهم بأخبار إعداد الخطة بإجراء تغيير إداري من جانب قيادات أعلى، وإعداد برامج تغيير إدارية خاصة بهم وتنفيذها؛ وذلك بقصد صرف الأنظار عن الخطة الأصلية، وبقصد امتصاص الطاقات الموجَّهة لدعمها، أو بقصد خلق ازدواجية وتشويش في عمليات التغيير الإداري.

4. تقديم مغريات وامتيازات خاصة من جانب بعض الرؤساء الإداريين المقاوِمين إلى موظفيهم المكلفين بواجبات تنفيذ خطة التغيير الإداري من جانب قيادات أعلى؛ لتشجعهم على ترك واجباتهم هذه وقبول مناصب وظيفية أخرى

أسباب مقاومة التغيير

إن من المهم تفهّم أسباب مقاومة التّغيير واستيعابها؛ حتى يمكن التعامل معها؛ لتكون مدخلاً مهمّاً للقضاء على هذا النّوع من المقاومة، أو ترويضها. وعلى الرّغم من صعوبة تحديد جميع أسباب مقاومة التغيير، إلاّ أن بالإمكان عرض أهمها، وتشمل:

1"-التمسك بالعادات والتقاليد

2-الخوف على المصالح المادية أو المعنوية، والتوهم بأن التغيير سيكون سبباً في فقدان بعض الامتيازات أو المكاسب.

3-عدم الاقتناع بالتغيير المراد إجراؤه أو ببعض جوانبه.

4-عدم وضوح صورة التغيير، أو الجهل بحقيقته وأهدافه وإجراءاته وجوانبه الأخرى.

5-الإمّعية والتقليد الأعمى للآخرين.

6-التكاليف البشرية والمادية الباهظة للتغيير.

7-الخوف من عدم القدرة على التكيّف مع متطلبات هذا التغيير.

8- الارتياح مع الواقع الحالي والاقتناع به.

9-التشبُّع واليأس والإحباط، والملل من كثرة التجارب التغييرية الفاشلة.

10-التصور الخطأ بعدم وجود تخلف إداري في الجهاز المقصود."[1]

هذه جملة من التناولات التي سلطت الضوء على مسائل متعلقة بمقاومة التغيير من وجهة نظرمقصودة ومخططة إذ ان تغيير تتبديل أنماط العمل وعلاقاته لن يكون له نفس الوقع بالنسبة لكل أفراد الجماعة التنظيمية وهذه الورقة البحثية التي تناولناها قد اهتمت بدراسة مقاومة التغيير في إحدى اهم التنظيمات وهو القطاع التربوي بما يشهده في كل مرة ومرحلة من تغييرات متواصلة سواء على مستوى وطني أو اقليمي او حتى عالمي ، هذه الحركية التغييرية لها مبررات موضوعية واخرى ذاتية ما قد يمثل أحد الأسباب لتكون مواقف معارضة ومقاومة لها من وجهة نظر معادية فمثلا ما شهدته منظومتنا التربوية في الجزائر و تغييرات وتعديلات مست كل المستويات التعليمية من الابتدائي الى الجامعي كان ومازال يفرز عديد المواقف

[1] راتب السعود و زينب الشوابكة ، مقاومة التّغيير في المنظمات التربوية مؤتمر فيلاديلفيا الدولي السابع عشر في 6 – 8/نوفمبر/2012 حول (ثقافة التغيير: الأبعاد-العوامل-التمثلات) -2022-12-23-https://kenanaonline.com/azazystudy10h00

الرافضة والمقاومة له سواءا بصفة كلية أو جزئية مثلما هو حاصل في رفض و مقاومة نظام التعليم الجامعي المعروف بي LMD رغم مرور أكثر من عقدين على تطبيقه و من أبرز مواقف الرفض و المقاومة خاصة لدى اعضاء التدريس والتأطير هو تمسكهم بالنموذج الكلاسيكي كما يسمونه في الاداء التربوي وامتزجت بذلك الكثير من الاحكام والقوانين بين الجديد والقديم نتيجة لاستمرار موجة الرفض مع عدم نكران جملة من التكيفات الحاصلة بالنسبة لاعضاء آخرين في نفس المنظومة ولذلك فإن مستويات المقاومة تختلف

1". المستوى الأول: مصدر هذا المستوى أفراد لا يوجد عندهم أسباب خفية للمقاومة، ويظهرون تردداً في تقبل التجديدات أو يقاومونها.

2. المستوى الثاني: والمقاومة هنا أكثر عمقاً منها في المستوى الأول، وهي تظهر عند أفراد لديهم خبرات وتجارب وأغراض خاصة بهم.

3. المستوى الثالث: أسباب مقاومة التغيير في هذا المستوى عميقة جداً، ومتجذّرة، ولها طابع مسيطر عند كثير من العاملين، ممثلة بانعدام عميق وراسخ للثّقة "

قائمة المصادر و المراجع حسب تسلسلها في المطبوعة :

1- محمد أحمد الزعبي : **التغير الاجتماعي** – منشورات جامعة دمشق --سوريا– ط 4 – 1999 ، 2000 .

2- جمال شعبان وآخرون : **فكر ابن خلدون** – مركز دراسات الوحدة العربية –بيروت ، لبنان –ط 2 – 2010 .

3- موقع المعاني – معجم المعاني الجامع (معجم عربي عربي)- www.almaany.com

4- Dictionnaire de Sociologie – LAROUSSE JOSEPH SUMPF ET MICHEL HUGUES–Librairie L'arousse PARIS–Ed 1974– p 43)

5- شريفي الجابري :**التحولات الاجتماعية** ، الاقتصادية وتأثيراتها في بعض القيم الاجتماعية بالمجتمع السعودي –مكتبة فهد الوطنية–المملكة العربية السعودية –ط1 –2002 .

6- دلال ستيتة :**التغير الاجتماعي والثقافي** –دار وائل للنشر والتوزيع –الأردن –ط1 – 2004 .

7- حبيب جعنيني : **علم اجتماع التربية المعاصرة** –دار وائل للنشر والتوزيع – عمان ، الأردن –ط1–2009

8- محمد عاطف غيث : **التغير الاجتماعي والتخطيط** –دار المعرفة الجامعية –الاسكندرية ، مصر –ط1 –1987

9- عبد المجيد لبصير : **موسوعة علم الاجتماع** – دار الهدى –عين مليلة ، الجزائر – د ط 2010–

10- سعد حسين فتح الله : **التنمية المستقبلية** –مركز دراسات الوحدة العربية –بيروت ، لبنان –ط2– 1999

11- جيوفاني بوسينو: **نقد المعرفة في علم الاجتماع** –ترجمة محمد عرب صاصيلا – المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع –لبنان ،بيروت – ط1– 1995

12- محمد كريم : **الاقتصاد الاجتماعي بالمغرب** –مطابع افريقيا الشرق– الدار البيضاء،المغرب –2012– د ط

13- فاتن محمد عبد المنعم عزازي :**علم اجتماع واجتماعيات التربية** -.دار الزهراء لنشر والتوزيع-الرياض ،المملكة العربية السعودية-ط1-2012

14- عبد الله شمت المجيدل وعلي أسعد وطفو-**دراسات في سوسيولوجيا التربية** – الاعصار للنشر والتوزيع- عمان،الأردن-ط1 -2015

15- أحمد علي الحاج محمد :**علم الاجتماع التربوي المعاصر-دار المسيرة للنشر والطباعة والتوزيع** -عمان ،الأردن-ط 2012

16- مصطفى خلف عبد الجواد :نظرية علم الاجتماع المعاصر – دار ميسرة للنشر والتوزيع والطباعة-عمان،الاردن -ط2- 2011

17- سناء حسين الخولي :**الأسرة والحياة العائلية**-دار المسيرة للطبع والنشر والتوزيع-عمان،الاردن-ط2-2015

18- سيف الاسلام مطر :**التغير الاجتماعي ،دراسة تحليلية من منظور التربية الاسلامية**- دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع -المنصورة،مصر-ط1-1988

19- احمد زيد و اعتماد علام : **التغير الاجتماعي** -مكتبة الانجلو المصرية – القاهرة، مصر – ط 1- 2006

20- جون برنارد : **دراسات عائلية مدخل تمهيدي** -ترجمة أحمد رمو – منشورات دار علاء الدين ،للنشر والطباعة والتوزيع -سوريا -ط1 2022.

21- أحمد عبد اللطيف أبو أسعد و صالح عبد العزيز دردير : **الاستشارات الأسرية** -دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة- الأردن -ط1 -2015 .

22- احمد زيد و اعتماد علام : **التغير الاجتماعي** -مكتبة الانجلو المصرية – القاهرى – مصر – ط 2006 .

23- خليل أحمد خليل :**المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع**-دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع-بيروت،لبنان- ط1-1984.

24- عبد العالي دبلة :**مدخل الى التحليل السوسيولوجي**-دار الخلدونية للنشر والتوزيع -القبة ،الجزائر-ط1-2011

25- عبد المجيد لبصير :**موسوعة علم الاجتماع** –دار الهدى للطباعة والنشر–الجزائر–د ط – 2010.

26- فضيل دليو وآخرون:**علم الاجتماع بين التأصيل والتغريب**–دار المعرفة–الجزائر–د ط–د س

27- محمد السويدي :**علم الاجتماع السياسي** –ديوان المطبوعات الجامعية–الجزائر–د ط– 1990.

28- صلاح الدين الخليفة :**المذهبية الاسلامية في علم الاجتماع** –الدار العالمية للنشر والتوزيع–مصر–ط1–2011.

29- معن خليل عمر :**انشطار المصطلح الاجتماعي** –دار الأمل للنشر والتوزيع –اربد،الأردن– ط2–1994.

30- نعيمة الرياحي :**الثورات العربية والاستراتيجيات السياسية الراهنة** –دار نوقش العربية – تونس ط1–2013.

31- كمال بن يونس:**التهميش الشامل** –مجلة السياسة والدولة – المجلد 46 – العدد 184 – أفريل 2011 – ص 58 .

32- أحمد بن مرسلي :**مناهج البحث العلمي في علوم الاعلام والاتصال**–ديوان المطبوعات الجامعية–الجزائر–ط3–2007.

33- عادل عدلي العبد ونهى عاطف العبد :**الاعلام التنموي والتغير الاجتماعي** –دار الفكر العربي –ط5 –2007.

34- علي علي آل موسى ، مقال بعنوان : معوقات التغيير الاجتماعي ص ص 20–21 https://www.iicss.iq/files/investigations/37i5zlsv.pdf–10H00–06–10– 2022– .

35- راتب السعود و زينب الشوابكة ، مقاومة التّغيير في المنظمات التربوية مؤتمر فيلاديلفيا الدولي السابع عشر في 6 – 8/نوفمبر/2012 حول (ثقافة التغيير: الأبعاد–العوامل–التمثلات) https://kenanaonline.com/azazystudy10h00 –2022–12–23–

36- طه عبد الرحمان :روح الحداثة –المدخل الى تأسيس الحداثة الاسلامية –المركز الثقافي العربي –لدار البيضاء المغرب –ط1 –2006

والحمد لله رب العالمين

والله من وراء القصد